

السوق الأول يخسر شركات ممتازة بسبب ركود أسهمها

19 شركة في البورصة تعاني خمول شديد في دوران الأسهم يصل إلى 0%!!

هل الأدوات الحديثة أحد الحلول أم أن القرار بيد الملاك؟

الأسهم يخرجها من حسابات المستثمرين، لأنها تفتقد لأهم محفز وأبرز الأساسيات لجذبهم وهي سائلية السهم عند يقرر المستثمر التخارج.

يبقى التساؤل المفتوح، هل الاستحواذات الإلزامية التي تزيد عن أكثر من 97% أحد أسباب الخمول وضعف سيولة بعض الأسهم؟ حيث توجد شركات ضمن القائمة تتجاوز نسب السيطرة فيها هامش 97%.

ضعف نشاط ودوران أسهم تشغيلية عديدة وممتازة يحرم السوق الأول منها، رغم أن تستحق هذا التواجد في السوق الأول، حيث تمثل إضافة عالية الجدوى ويمكن أن تجذب سيولة أجنبية كبيرة إضافية مقارنة مع شركات قائمة أو تم نقلها للسوق الأول وتعاني من ضعف في نسب الملكيات الأجنبية.

قائمة الأسهم الأقل دوران من بداية العام

م	الشركة	معدل الدوران من بداية 2026 حتى 15 يونيو
1	نابيسكو	0
2	الكوت	0
3	خليج للتأمين	0
4	ميدان	0
5	ب ك للتأمين	0
6	التمدين الاستثمارية	0
7	الإعادة	0.4%
8	تمدين العقارية	1%
9	البترونية المستقلة	1%
10	أجيال	1%
11	سينما	1%
12	التقدم	1%
13	الامتيازات	1%
14	قالمر	2%
15	الكويت للتأمين	2%
16	أوريدو	2%
17	الأهلية للتأمين	2%
18	التسهيلات	2%
19	المعامل	3%

في البورصة ظواهر تحتاج دراسات من أجل تقديم الحلول والمعالجات العلمية السليمة.

من بين هذه الظواهر خمول وركود شريحة غير قليلة من الأسهم تبلغ 19 شركة تمثل 13.669% من حجم الشركات المدرجة البالغ تعدادها 139 شركة.

المثير في ذلك الملف هو أن القائمة الأعلى خمولاً تحوي عدد كبير من الشركات التشغيلية والمليئة، التي توزع أرباح نقدية سنوياً، وبعضها أسهم ممتازة وتصنف قيادية ودفاعية.

نشاط هذه الأسهم يمكن أن يمثل أحد القنوات الأساسية لزيادة أرباح وإيرادات أكثر من طرف، منهم شركة البورصة والمقاصة والوسطاء وشركات الاستثمار.

الملف يحتاج حلول ومبادرات دون الاعتماد على المضاربين، خصوصاً وأن ركود وخمول تلك

سيولة تبحث عن كيانات مدرجة للسيطرة والاستحواذ

عادت بعض التحالفات للبحث عن حصص في شركات مدرجة من نوعية شركات ذات رؤوس أموال محدودة وصغيرة.

وفتح أحد المستثمرين نقاشاً مع أحد كبار الملاك في شركة صغيرة من المرتقب أن يتم الاستحواذ عليها.

عودة جاذبية السوق لمستثمرين جدد يرغبون في الدخول من خلال السيطرة تعني اكتشاف بعض الأسهم الصغيرة التي لا يوجد لديها نشاط واضح وتعتبر شركة مدرجة إسماً لكنها بلا توزيعات أو عوائد تشغيلية.

مصادر استثمارية قالت أن هناك ترقب لتحولات في المرحلة المقبلة على الصعيد الاقتصادي، مع إمكانية تعديل نشاط أي شركة وزيادة رأسمالها فتمثل خيار جيد لتكوين كيان تشغيلي يمكن المشاركة به في مشروعات وتحولات المرحلة المقبلة، لا سيما المشروعات الإسكانية والبنية التحتية.

عوائد البورصة القياسية هل تسحب السيولة والبساط من الودائع؟

مع عودة السيولة القياسية للسوق من جديد بمعدلات بلغت 143 مليون دينار كويتي، وتزامناً مع معالجة الأزمة الجيوسياسية، يخشى مصرفيون أن تسحب عوائد البورصة القياسية بساط السيولة من البنوك، وتمثل عامل ضغط خلال المرحلة المقبلة التي من المتوقع أن يرتفع فيها الطلب على السيولة. القراءة المصرفية المبكرة مستحقة، لا سيما مع ارتفاع شهية الاستثمار بالحد الأعلى، وتمسك المستثمرين بمراكزهم خلال أشهر الحرب، وعودة البورصة لتتصدر المشهد وتعلوا على كل الفرص المنافسة الأخرى، وهما السوق العقاري والوديعة التقليدية التي لم تعد تغري المستثمرين في ظل الطفرات الاستثمارية وتنوع الفرص، والأهم ارتفاع عوائدها.

أساساً بعض أسهم البنوك التي تصنف كملاد آمن يصل عائدها من التوزيعات نحو 5%، وشركات أخرى مثل هيومن سوفت تصل إلى 11.3%، وأسهم أخرى متنوعة مثل الاستثمارات عوائدها 8.5%، والتسهيلات 6.69%، وهي نسب تنافسية مقارنة مع الوديعة التقليدية.

البنوك تحضر الحلول مبكراً، وتحدد ملامح القنوات والمصادر التي يمكنها اللجوء إليها في مرحلة قد تشهد تنافس شديد لكنها في مصلحة العملاء دون شك.

3.116 مليار دينار رصيد التمويل للمؤسسات

1.697 مليار نصيب قروض المستثمرين الأفراد للأسهم

تقرير العربية للاستثمار

تقرير الشرق الأوسط للاستثمار المالي

تقرير الأسهم المدرجة المكونة للمحافظ المرهونة				
رقم السهم	اسم السهم	عدد الاسهم	حالة السهم لدى المقاصة	جهة الرهن
106	بنك الكويت الدولي	2,558,220	حرة	بنك الاهلي الكويتي
106	بنك الكويت العملي	11,665,591	حرة	بنك الكويت الدولي
2012	شركة دلقان العقارية	14,114,104	حرة	
102	بنك الخليج	6,614,999	حرة	
203	شركة الاستثمارات المالية الدولية القابضة	53,631,820	حرة	
827	شركة بورصة الكويت	6,800,000	حرة	
634	ايفا للفنادق والمنتجعات	24,281,674	حرة	
401	شركة عقارات الكويت	46,029,528	حرة	
108	بيت التمويل الكويتي	50,679,796	حرة	
101	بنك الكويت الوطني	8,759,394	حرة	
413	شركة المياني	33,257,127	حرة	
418	الشركة التجارية العقارية	13,337,539	حرة	
212	مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار	53,111,400	حرة	
205	شركة مشاريع الكويت	347,200,000	حرة	
107	بنك برقان	141,155,255	حرة	
402	شركة العقارات المتحدة	210,000,000	حرة	
234	شركة الديرة القابضة	2,447,800	حرة	
813	بنك جي إف إنش	259,871,040	حرة	
104	البنك الاهلي الكويتي	2,677,500	حرة	

التقرير الشهري عن الأوراق المالية المدرجة ضمن المحافظ المرهونة كما في 31 مايو 2026		
رقم السهم	اسم السهم	عدد الاسهم
101	بنك الكويت الوطني	2,247,277
102	بنك الخليج	82,687
104	البنك الاهلي الكويتي	1,050,000
106	بنك الكويت الدولي	1,626,243
107	بنك برقان	4,273,500
108	بيت التمويل الكويتي	18,940
109	بنك بويان ش.م.ك	25,936
201	الشركة الكويتية للاستثمار	650,000
204	شركة الاستثمارات الوطنية	450,000
219	الشركة الاولى للاستثمار	100
227	شركة كفيك للاستثمار	4,203
232	شركة بونيكب للاستثمار والتمويل	1,000
233	شركة المدار الكويتية القابضة	159,425,482
241	شركة نور للاستثمار المالي	16,650
242	شركة التمدين الاستثمارية	214,571
301	شركة الكويت للتأمين	773,036
304	شركة وربة للتأمين	250,000
401	شركة عقارات الكويت	400,000
403	الشركة الوطنية العقارية	397
404	الشركة الصحية العقارية	596,325
408	اجيال العقارية الترفيهية	436,120
410	الشركة العربية العقارية	10,733,739
435	شركة مدينة الاعمال الكويتية العقارية	1,171
501	مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	200,000
506	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	14,214
514	شركة بويان للتبروكيموايات	413,224
601	شركة السينما الكويتية الوطنية	183,311
605	شركة الاتصالات المتنقلة	1,400
608	المجموعة البروتوكية المتنقلة	270,808
613	الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة	223,428
623	شركة هومين سوفت القابضة	433,191
627	شركة بيت الطاقة القابضة	540,000
642	التخصص القابضة	44,641
645	الشركة الاولى للتسويق المحلي للوقود	1,182,356
806	شركة ام القيوين للاستثمارات العامة	50,000
811	فالمرور القابضة للاستثمار (الشركة القابضة المصرية الكويتية سابقا)	2,347,780
821	بنك وربة	9,642
822	الاتصالات الكويتية	449,761
826	شركة شمال الزور الاولى للطاقة والمياه	1,393,277
827	شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	107,169
830	شركة اولاد علي الغانم للسيارات	379,500
833	شركة تروني للتجارة العامة ش.م.ك.م.	16,182



الشركة الكويتية للاستثمار ش.م.ك.ع

تقرير الأسهم المرهونة كما في 31-05-2026

رقم السهم	اسم السهم	الإسم	الكمية
101	وطني	بنك الكويت الوطني	2,805,559
108	بيتك	بيت التمويل الكويتي	781,136
501	صناعات	مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	250,000
505	كابلات	شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية ش.م.ك.ع	30,072
506	سفن	الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	19,293
605	زين	الاتصالات المتنقلة	1,424,276
634	ايفا فنادق	ايفا للفنادق والمنتجعات	20,000
811	فالمرور	فالمرور القابضة للاستثمار ش م م	199,845,888
830	الغانم	شركة اولاد علي الغانم للسيارات	131,858

تقرير الكويتية للاستثمار

جزاءات هيئة الأسواق



20 ألف دينار غرامة على شركة رابطة الكويت والخليج للنقل

تسوية مديونية بقيمة 17.2 مليون دينار دون إفصاح

”توقيع جزاء مالي على شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بمبلغ مقداره 20000 ألف دينار (عشرين ألف دينار كويتي) عن المخالفة المنسوبة إليها“.

وبهذا الصدد تؤكد هيئة أسواق المال حرصها، على تطبيق قانون الهيئة ولائحته التنفيذية على كافة المتعاملين بأنشطة الأوراق المالية، وتحثهم على الالتزام بهذه القوانين، حتى تحظى هذه التعاملات بثقة المستثمرين، لخلق بيئة استثمارية سليمة مبنية على تطبيق القانون وفق مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

نتج عنها تنازل إحدى الشركات التابعة عما نسبته 28.24% من أسهم شركة زميلة مقابل تسوية مديونيات مع تلك الأطراف بقيمة إجمالية بلغت 17,220,848 مليون دينار (فقط سبعة عشر مليوناً ومائتان وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانية وأربعون ديناراً كويتياً) والذي بدوره انعكس بشكل مؤثر على المركز المالي لشركة رابطة الكويت والخليج للنقل بربحية بلغت 3,732,159 مليون دينار (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة واثنان وثلاثون ألفاً ومائة وتسعة وخمسون ديناراً كويتياً) دون أن تقوم الشركة بالإفصاح عن هذه المعلومة الجوهرية حتى تاريخه. وتضمن القرار إيقاع العقوبة التالية: -

أعلنت هيئة أسواق المال عن صدور قرار مجلس تأديب رقم (11 / 2026 مجلس تأديب) (11 / 2026 هيئة) بتوقيع عقوبة جزاء مالي على شركة رابطة الكويت والخليج للنقل، لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية وذلك للأسباب التالية: لمخالفتها حكم البند (22) من المادة (1-1-4) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وذلك لثبوت امتناعها عن الإفصاح الفوري في بورصة الكويت عن المعلومة الجوهرية المتعلقة بالأثر المالي المترتب على قيام شركات زميلة وتابعة للمجموعة بتوقيع اتفاقية تسوية بينهما

30 ألف دينار جزاء مالي على شركة غيتهاوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية

وبهذا الصدد تؤكد هيئة أسواق المال حرصها، على تطبيق قانون الهيئة ولائحته التنفيذية على كافة المتعاملين بأنشطة الأوراق المالية، وتحثهم على الالتزام بهذه القوانين، حتى تحظى هذه التعاملات بثقة المستثمرين، لخلق بيئة استثمارية سليمة مبنية على تطبيق القانون وفق مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

(أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما. وتضمن القرار إيقاع العقوبة التالية: - ”توقيع جزاء مالي على المشكو في حقها شركة غيتهاوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية بمبلغ مقداره 30000 دينار (ثلاثين ألف دينار) عن المخالفة المنسوبة إليها“.

أعلنت هيئة أسواق المال عن صدور قرار مجلس تأديب رقم (12 / 2026 مجلس تأديب) (15 / 2025 شكوى) بتوقيع عقوبة جزاء مالي ضد: شركة غيتهاوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية، لمخالفتها قواعد أموال العملاء وأصولهم للأسباب التالية: لمخالفتها أحكام المواد (1-2)، و (2-1)، و (2-2)، و (2-3)، و (3-1) و (5-1-8) من الكتاب السابع

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق على مكاسب بنسبة 0.45% بدعم قطاعي البنوك والطاقة

ومن حيث نشاط السيولة، تصدر سهم الراجحي القائمة بقيمة تداولات بلغت 505.79 مليون ريال، مغلقاً على ارتفاع بنسبة 1.20% عند 67.5 ريال، وجاء سهم أرامكو السعودية ثانياً بسيولة بلغت 212.75 مليون ريال، ثم البنك الأهلي السعودي بقيمة 159.3 مليون ريال. وفيما يخص كمية التداول، استحوذ سهم أمريكانا على النشاط الأكبر بتداول 55.88 مليون سهم، تلاه سهم أرامكو السعودية بنحو 7.96 مليون سهم، ثم مصرف الراجحي بنحو 7.52 مليون سهم. وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجلت عدة أسهم أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً وهي: الكابلات السعودية (رغم تراجعها بنهاية الجلسة)، وجريير الذي أغلق عند 16.59 ريال (+1.53%)، وسدكو كابيتال ريت عند 7.94 ريال (+1.93%)، وام أي اس عند 201.8 ريال (+1.92%)، وبوبا العربية عند 196.6 ريال، وفي المقابل، أغلق سهم الكثيري عند أدنى مستوى له في 52 أسبوعاً مسجلاً 1.61 ريال بعد تراجع بنسبة 1.83%.

مدعوماً بصعود سهم أرامكو السعودية بنسبة 0.68%، وفي المقابل، سجل قطاع الإعلام والترفيه التراجع الأكبر بنسبة 1.30%، تلاه قطاع النقل بنسبة 1.14%، ثم قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة 0.78%، كما تراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.23%.

أداء الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، جاء سهم تبوك الزراعية في الصدارة بنسبة 5.80% ليصل إلى 6.75 ريال، تلاه سهم بوبا العربية بنسبة 5.19% مغلقاً عند 196.6 ريال، كما ارتفع سهم التطويرية الغذائية بنسبة 4.82%، وسهم ليفا بنسبة 4.06%. وتصدر سهم الكابلات السعودية قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بعد هبوطه بنسبة 4.53% ليغلق عند 181.4 ريال، وانخفض سهم بدجت السعودية بنسبة 2.84%، وسهم نايس ون بنسبة 2.54%، والمتقدمة بنسبة 2.46%.

الأعلى نشاطاً

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة أمس الثلاثاء على ارتفاع نسبته 0.45%، ليغلق عند مستوى 11,145.55 نقطة، بمكاسب بلغت 49.69 نقطة، وسط أداء إيجابي لقطاعي البنوك والطاقة الأعلى وزناً بالمؤشر.

وشهدت الجلسة تداول 235.36 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 4.65 مليار ريال، وسط صعود أسهم 115 شركة، مقابل تراجع أسهم 141 شركة، فيما استقرت أسهم 14 شركة دون تغيير.

وافتح المؤشر تداولاته عند مستوى 11,106.77 نقطة، وبلغ أعلى مستوى له خلال الجلسة 11,172.15 نقطة، بينما سجل أدنى مستوى عند 11,101.35 نقطة.

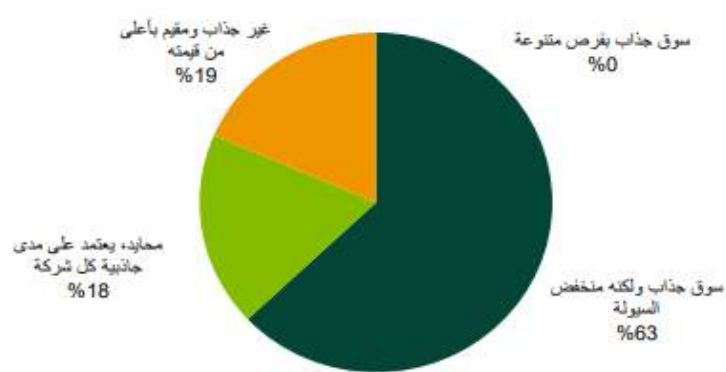
13 قطاعاً تدعم المؤشر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 13 قطاعاً باللون الأخضر، تصدرها قطاع التأمين بنسبة 1.36%، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة 0.98%، وحقق قطاع البنوك نمواً بنسبة 0.96%، كما ارتفع قطاع الطاقة بنسبة 0.65%

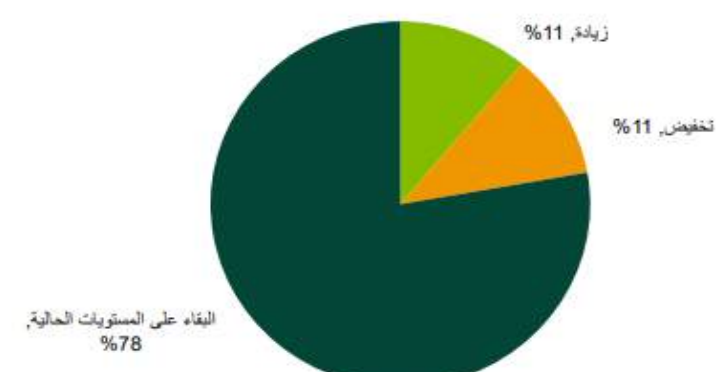
78% من مدراء صناديق الاستثمار يخططون للحفاظ على استثماراتهم في السوق الموازي

النظرة على سوق نمو

يعتقد 63% من المدراء أن سوق نمو سوق جانب إلا أن السيولة تشكل تحدياً، بينما يتنبأ 19% رأياً محايداً

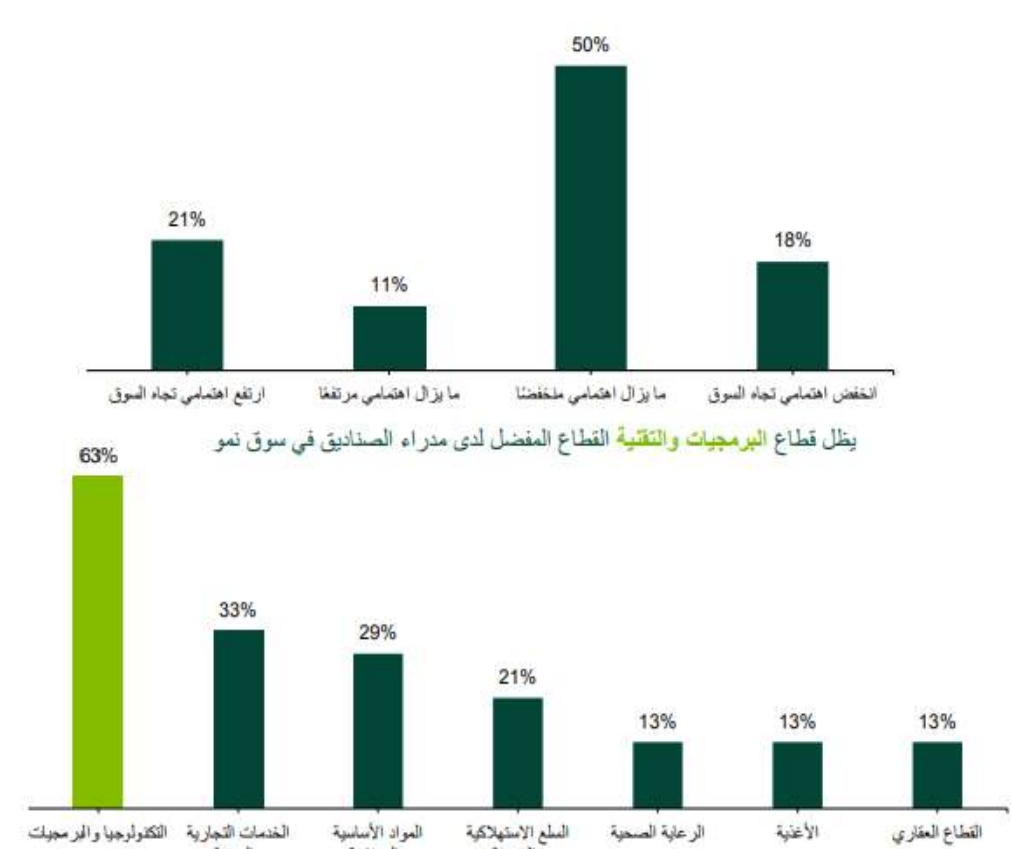


أشار 78% من المدراء إلى أنهم يخططون للحفاظ على استثماراتهم في سوق نمو دون تغيير كبير خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، بينما يخطط 11% لزيادة استثماراتهم



SNB Capital

أشار 68% من المدراء إلى اهتمام منخفض/متناقص تجاه سوق نمو، بينما أشار البقية إلى اهتمام مرتفع/متزايد



العالم

ويركز استطلاع «الأهلي المالية» لمدراء صناديق الاستثمار على السوق السعودي؛ ويهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بأراء مدراء الصناديق حول الاقتصاد السعودي وسوق الأسهم ومقارنتها مع نتائج الاستطلاعات السابقة، ويأخذ الاستطلاع في الاعتبار النظرة المستقبلية لمختلف القطاعات في السوق، بالإضافة إلى أهم محفزات السوق المتوقعة ومستويات النقد.

ونوه الاستطلاع، بأن 63% من المدراء يعتقدون أن سوق «نمو» سوق جذاب إلا أن السيولة تشكل تحدياً، بينما يرى 19% منهم أن السوق غير جذاب، ومع ذلك أبدى 21% من المدراء اهتماماً متزايداً بالاستثمار في السوق مقارنة بـ 18% أصبحوا أقل اهتماماً. ويعتبر استطلاع شركة الأهلي المالية لمدراء صناديق الاستثمار هو عبارة عن استطلاع ربع سنوي يُرسل إلى مجموعة من مدراء الصناديق المستثمرين بالسوق السعودي المتواجدين في المملكة وحول

أظهر استطلاع الأهلي المالية لمدراء صناديق الاستثمار خلال الربع الثاني من 2026 أن 78% من المدراء يخططون في الفترة القادمة للحفاظ على استثماراتهم في السوق الموازية لتداول السعودية «نمو» دون تغيير كبير خلال الـ 12 شهراً المقبلة. وكشف الاستطلاع، الصادر عن شركة الأهلي المالية، أن 11% يخططون لزيادة استثماراتهم، فيما حافظ المدراء على تفضيلهم لقطاعي البرمجيات والتقنية.

بورصات خليجية

أسعار النفط والتطورات الإقليمية تحددان مسار السوق السعودي لنهاية 2026

كشف استطلاع الأهلي المالية لمدراء صناديق الاستثمار خلال الربع الثاني من 2026 حول التوقعات العامة للسوق السعودي، أن آراء مدراء الصناديق حول السوق السعودي لما تبقى من عام 2026 كانت متباينة وشبه متساوية.

وأفاد الاستطلاع بأن كل من التوقعات الإيجابية والسلبية بلغت 35%، بينما مثلت التوقعات المحايدة 30% في الوقت نفسه، كما يعتقد 75% من المدراء أن السوق مقيم حالياً بشكل عادل، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالاربع السابقة (الأعلى منذ الربع الثاني من 2023).

ويرى 11% فقط من المدراء أن السوق أقل من قيمته العادلة، وهي أدنى نسبة منذ الربع الأول من 2024، بحسب الاستطلاع.

وقالت الأهلي المالية، إنها تعتقد أن ذلك يعكس مستوى عالي من عدم اليقين والتذبذب الحالي في السوق.

ويتوقع غالبية المدراء أن تعود الأسعار (النفط والبتروكيماويات والمنتجات المكررة) إلى مستوياتها الطبيعية خلال 6 أشهر بعد فتح مضيق هرمز، إلا أن ثلث المدراء يعتقدون أن عودة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية ستستغرق أكثر من عام، خاصة بالنسبة للنفط والمنتجات المكررة.

وفي الفترة القادمة، يتوقع المدراء أن يتأثر السوق فيما تبقى من عام 2026 بشكل أساسي بأسعار النفط والتطورات الإقليمية المستمرة، أما بالنسبة لأسعار النفط في عام 2026، فتتوقع الأغلبية أن يتراوح متوسط أسعار النفط بين 80 و94.9 دولار.

توقعات مدراء الصناديق لقطاعات السوق

وحول النظرة بالنسبة لقطاعات السوق، أفاد الاستطلاع بأن مدراء الصناديق كانوا في الربع الثاني من عام 2026 متفائلين بشكل رئيسي تجاه قطاعات التأمين والتقنية والطاقة، ومتشائمين تجاه قطاعي السلع الاستهلاكية والسياحة، ومحايدين تجاه قطاعي البتروكيماويات والاتصالات.

وحافظ المدراء على توقعاتهم لأفضل أداء متوقع لما تبقى من عام 2026 لقطاع التأمين، ولأسوأ أداء لقطاع البتروكيماويات.

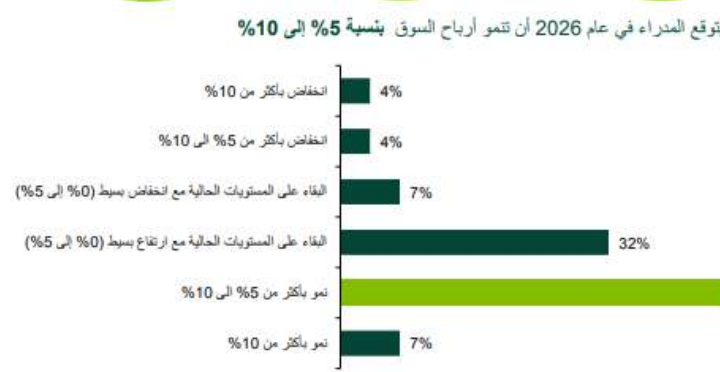
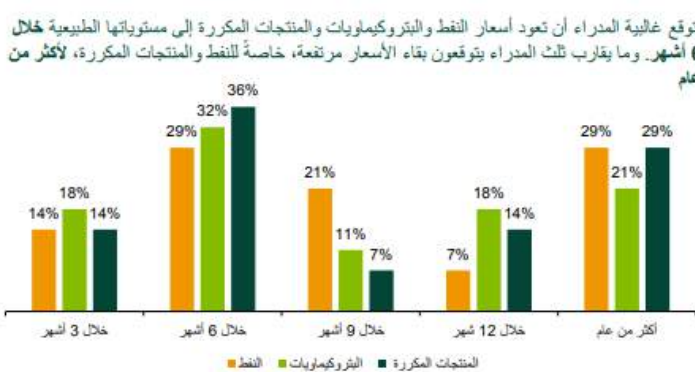
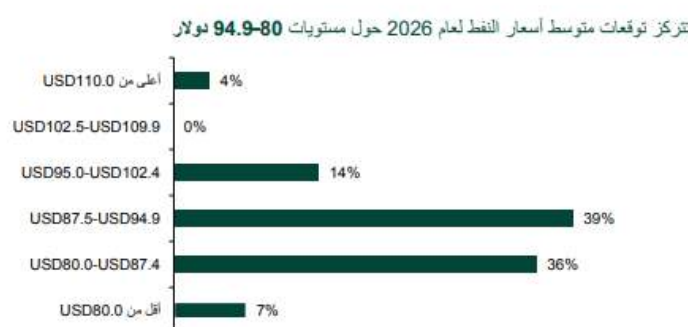
وبالنسبة لنتائج الربع الأول من عام 2026، أشار المدراء إلى أن غالبية النتائج الأخيرة جاءت متوافقة مع التوقعات، وبشكل عام، سجل قطاع الطاقة أعلى نسبة من النتائج الأفضل من المتوقع بنسبة 56% من المدراء، بينما سجل قطاع الرعاية الصحية أعلى نسبة من «النتائج الأقل من المتوقع» بنسبة 73% من المدراء.

توزيع الأصول

ونوه الاستطلاع، بأن مستوى السيولة النقدية المحتفظ بها في محافظ مدراء الصناديق يشير إلى انخفاض السيولة المستثمرة في السوق، ففي الربع الثاني من عام 2026 احتفظ 23% من المدراء بنسبة سيولة نقدية تزيد عن 20% من محافظهم (مقارنة بـ 12% في الربع الرابع من 2025)، بينما انخفضت نسبة المدراء الذين يحتفظون بسيولة نقدية أقل من 5% إلى 33% (مقارنة بـ 37% في الربع الرابع من 2025). وتحولت استراتيجية الاستثمار المفضلة من القيمة في الربع الرابع من 2025 إلى النمو في الربع الثاني من 2026 (64% من المدراء).

SNB Capital

توقعات السوق



المصدر: بحث الأهلي المالية

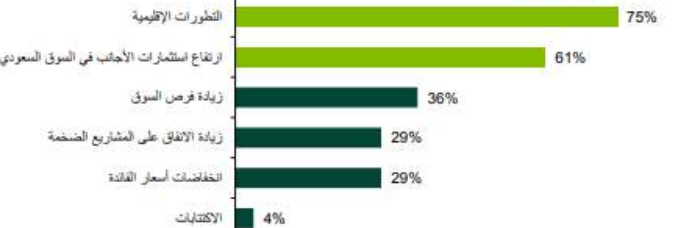
SNB Capital

توقعات السوق

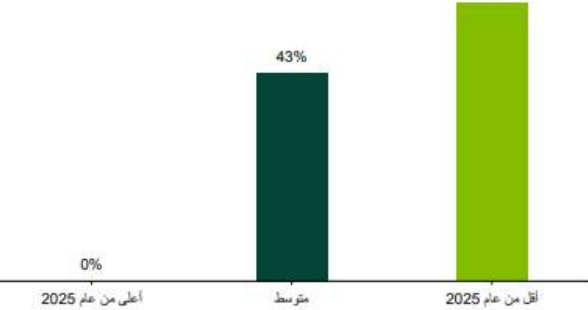
يتوقع 57% من المدراء أن تبقى سيولة السوق ثابتة مقارنة بمتوسط مستوياتها منذ بداية العام والبالغ 5.32 مليار ريال سعودي في اليوم



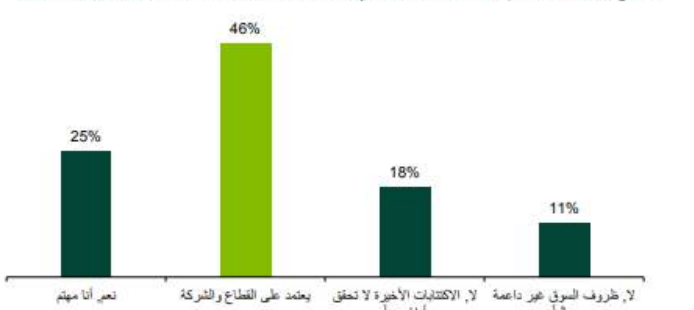
يعتقد المدراء أن التطورات الإقليمية ستكون المحرك الرئيسي للسيولة في عام 2026، يليها مشاركة المستثمرين الأجانب



تشير توقعات الائكتبات لما تبقى من عام 2026 إلى عدد ائكتبات أقل من عام 2025



أشار 46% من المدراء إلى أن اهتمامهم بالمشاركة في الائكتبات الجديدة يعتمد على طبيعة القطاع/الشركة، بينما لم يكن 28% مهتمين بأي ائكتبات جديدة بسبب الأداء الأخير وظروف السوق

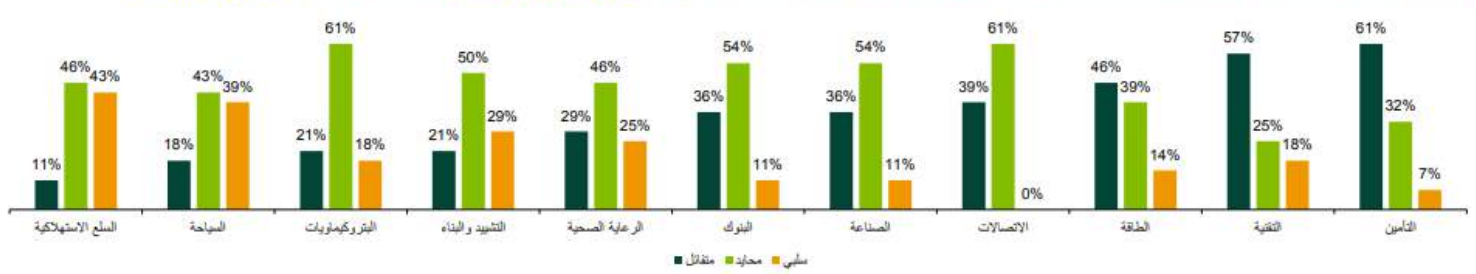


المصدر: بحث الأهلي المالية

SNB Capital

توقعات قطاعات السوق

في الربع الثاني من عام 2026، كان المدراء متفائلين بشكل رئيسي تجاه قطاعات التأمين والتقنية والطاقة، ومتشائمين تجاه قطاعي السلع الاستهلاكية والسياحة، ومحايدين تجاه قطاعي البتروكيماويات والاتصالات



يتوقع المدراء أن يكون قطاع التأمين هو الأفضل أداء لما تبقى من عام 2026 (دون تغيير عن الربع الرابع من 2025)، بينما يتوقع أن يكون قطاع البتروكيماويات هو الأسوأ أداء (دون تغيير عن الربع الرابع من 2025)



ويهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بأداء مدراء الصناديق حول الاقتصاد السعودي وسوق الأسهم، ومقارنتها مع نتائج الاستطلاعات السابقة، ويأخذ الاستطلاع في الاعتبار النظرة المستقبلية لمختلف القطاعات في السوق، بالإضافة إلى أهم محفزات السوق المتوقعة ومستويات النقد.

والاستثمار هو عبارة عن استطلاع ربع سنوي يُرسل إلى مجموعة من مدراء الصناديق المستثمرين بالسوق السعودي المتواجدين في المملكة وحول العالم ويركز استطلاع شركة الأهلي المالية لمدراء صناديق الاستثمار على السوق السعودي؛

وبالنسبة للائكتبات الجديدة، أشار 46% من المدراء إلى أن اهتمامهم بالمشاركة في الطروحات الجديدة يعتمد على طبيعة القطاع الشركة، بينما لم يكن 28% منهم مهتمين باللائكتبات الجديدة بشكل عام. استطلاع شركة الأهلي المالية لمدراء صناديق

بورصات خليجية

الأسواق الإماراتية تقفز لأعلى مستوى في 3 أشهر مؤشر دبي يرتفع 1.7%.. وأبوظبي يرتفع بـ 1.6%



شهدت أسواق المال الإماراتية قفزة جماعية حادة الثلاثاء، مسجلة أعلى مستوياتها في 3 أشهر، مدفوعة بموجة تفاعل المستثمرين عقب توقيع اتفاق إنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

أقفل مؤشر سوق دبي المالي أولى جلسات الأسبوع، على ارتفاع بنسبة 1.7% أو 101 نقطة عند 6055 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.83 مليار درهم. وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 38 شركة من أصل 54 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 7 شركات، وبقيت 10 شركات على ثبات.

ولا تزال الأسواق الإماراتية تواصل تطبيق حد أقصى للتراجع السعري ي عند 5% بدلاً من 10% بشكل مؤقت، ضمن إجراءات احترازية تهدف إلى حماية المستثمرين ودعم استقرار التداولات.

يُذكر أن مؤشر سوق دبي كان قد تراجع خلال الفترة منذ 27 فبراير 2026 حتى يوم الخميس الماضي مع تصريحات الرئيس ترامب بشأن التوصل إلى تسوية لحرب إيران، بنسبة 11.8% وبحوالي 770 نقطة.

وأقفل سهم إعمار للتطوير على ارتفاع بنسبة 4% عند 14.70 درهم، وتداولات قاربت 9 ملايين سهم، فيما قفز سهم الإمارات دبي الوطني، بنسبة 4.4% عند 29.96 درهم، وتداولات تجاوزت 8 ملايين سهم.

وارتفع سهم العربية للطيران بنسبة 4.9% عند 5.39 درهم، وتداولات قاربت 19 مليون سهم، فيما صعد سهم ديوا بنسبة 0.7% أو بـ 2.75 درهم، وتداولات تجاوزت 32 مليون سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم إعمار العقارية، حيث ارتفع بنسبة 5.1% عند 12.30 درهم، وتداولات قاربت 65 مليون سهم، فيما بقي سهم طلبات هولدينغ على ثبات عند 1.31 درهم، وتداولات تجاوزت 53 مليون سهم.

سوق أبوظبي للوراق المالية

وفي سوق أبوظبي للوراق المالية، ارتفع مؤشر السوق

وكانت شركة مؤسسة أبوظبي للطاقة، التي تمتلك أغلبية الأسهم في طاقة، والمملوكة بشكل كامل وغير مباشر لشركة العماد القابضة، قد أصدرت إشعاراً بالاستحواذ الإلزامي على كافة أسهم المساهمين البالغة 2113.76 مليون سهم في شركة طاقة، بقيمة 2.70 درهم للسهم.

وقفز سهم ألفاظي القابضة بنسبة 8.5% عند 8.15 درهم، وتداولات تجاوزت 21 مليون سهم، فيما ارتفع سهم مصرف أبوظبي الإسلامي بنسبة 1.3% عند 21.20 درهم، وتداولات قاربت 11 مليون سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم عنان للاستثمار، حيث ارتفع بنسبة 3.5% عند 1.46 درهم، وتداولات تجاوزت 75 مليون سهم.

بنسبة 1.6% عند 9963 نقطة، وتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 2.57 مليار درهم.

ومن أصل 102 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 57 شركة، بينما انخفضت أسهم 28 شركة، وبقيت 17 شركة على ثبات.

يُشار إلى أن مؤشر سوق أبوظبي كان قد تراجع خلال الفترة منذ 27 فبراير 2026 حتى يوم الخميس الماضي بنسبة 8.7% وبنحو 908 نقاط.

وأقفل سهم الدار العقارية على ارتفاع بنسبة 4.8% عند 8.11 درهم، وتداولات تجاوزت 49 مليون سهم، فيما قفز سهم طاقة بنسبة 13.3% عند 2.64 درهم، وتداولات قاربت 16 مليون سهم.

مؤشر بورصة مسقط يرتفع 15.22 نقطة بنسبة 0.2%



أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الثلاثاء، مرتفعاً 0.2%، بإقفاله عند مستوى 7,633.5 نقطة، رابحاً 15.22 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الاثنين.

ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 0.26%، مدفوعاً بارتفاع سهم بنك صحرار الدولي المرتفع بنسبة 2.5%، وارتفع سهم بنك نزوى بنسبة 1.43%.

وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم عمان والإمارات القابضة على المتراجعين بنسبة 4.71%.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0.01%؛ مع صدارة سهم اسيايد للنقل البحري للأسهم الراجعة بنسبة 6.04%، وارتفع سهم كلية مجان بنسبة 3.91%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة وحيثاً بنسبة 0.35%، بضغط سهم ريسوت للاسمنت المتراجع بنسبة 4.19%، وتراجع سهم

3.86% إلى 37.23 مليون ريال، مقارنة بنحو 38.73 مليون ريال جلسة الاثنين. وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 43.19 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمة بنحو 10.72 مليون ريال.

عمان كلورين بنسبة 2.78%. وارتفع حجم التداولات بنسبة 7.26% إلى 128.55 مليون ورقة مالية، مقابل 119.85 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة

مؤشر بورصة قطر ينخفض هامشياً بواقع 0.02%

بلغت 784.65 مليون ريال، وتضمنت تنفيذ 5 صفقات على سوق السندات بقيمة 339.49 مليون ريال. وتقدم سهم بنك الدوحة التراجعات بـ 1.57%، بينما جاء سهم «الخليج التكافلي» على رأس الارتفاعات بـ 3.29%، واستقر سعر 4 أسهم. وجاء «مسييد» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 18.35 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «ناقلات» بقيمة 36.29 مليون ريال.

بـ 0.41، بينما ارتفع 5 قطاعات في مقدمتها الاتصالات بـ 0.85%، واستقر قطاع البنوك والخدمات المالية. وبشأن التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 445.16 مليون ريال، مقابل 658.06 مليون ريال الاثنين، وانخفضت أحجام التداول عند 171.22 مليون سهم، مقارنة بـ 229.02 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 23.44 ألف صفقة، مقابل 38.63 ألف صفقة بال.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية للبورصة القطرية

اختتمت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء، منخفضة بشكل هامشي، تزامناً مع ترقب المستثمرين لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن السياسة النقدية. انخفض المؤشر العام بنسبة 0.02% ليصل إلى النقطة 10551.42، خاسراً 2.33 نقطة، عن مستوى الاثنين. وترقب الأسواق، الأربعاء، صدور قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية. وأثر على أداء الجلسة تراجع قطاع الصناعات

الأميري

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

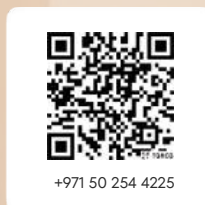
القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

«مؤشر نيكاي» يحطم الرقم القياسي متجاوزاً 70 ألف نقطة

«توبكس» يتراجع وتوجه لدعم الين أمام الدولار



الأداء، مع ارتفاع سهم «أدفانتست» 3.1%، وكذلك أسهم شركات مراكز البيانات، إذ صعد سهم «فوجيكورا» 9%، وسهم «فوركواو إلكتروك» 4.9%.

وانخفضت العقود الآجلة للسندات الحكومية اليابانية لأجل 10 سنوات 0.49 ين إلى 127.77 ين بنهاية الجلسة العادية، وارتفع عائد السندات النقدية لأجل 10 سنوات سبع نقاط أساس إلى 2.655%. وترتفع العائدات عندما تنخفض أسعار السندات.

وكانت التحركات في مناطق أخرى من منحني العائد أكثر هدوءاً، إذ صعد العائد على السندات لأجل عامين نقطة أساس واحدة إلى 1.405%، وارتفع العائد على السندات لأجل 30 عاماً ثلاث نقاط أساس إلى 3.775%.

وكانت العوائد خلال الأسابيع القليلة الماضية تنخفض قبل من مستويات غير مسبوق، مع انحسار مخاوف التضخم وسط تفاؤل بانتهاء حرب إيران في المدى القريب.

وقال هيروفومي سوزوكي، محلل شؤون العملات لدى «إس.إم.بي.سي»: «قد يصبح تقديم موعد رفع أسعار الفائدة التالي أمراً وارداً في حال تسارع التضخم أو زيادة انخفاض قيمة الين».

الأساسي عن هدفنا»، لكن «خطر التدهور الحاد للاقتصاد تضاعف». وأضاف أنه لم تكن هناك أي مقترحات لرفع سعر الفائدة نصف نقطة مئوية خلال الاجتماع.

وجاء قرار بنك اليابان رفع أسعار الفائدة لأول مرة منذ ديسمبر كانون الأول، خلال فترة توقف التعاملات على الأسهم والسندات، ولم يكن له تأثير يُذكر على الين في البداية. وتذبذبت العملة اليابانية قليلاً في نطاق 160 للدولار، وسجلت في أحدث التعاملات 160.32 مقابل العملة الأميركية.

وقالت شارو تشانانا، محللة شؤون الاستثمار لدى «ساكسو»: «نفذ بنك اليابان ما توقعته الأسواق، لكن رد الفعل يظهر أن هذا لم يكن تشديداً بالقدر الذي يجبر الين على إعادة تسعير كبيرة». وأضافت أن البنك المركزي «لا يزال يتحرك بطريقة تدريجية جداً، ويواصل القول إن الظروف المالية ستظل مواتية، وهذا يدعم الأسهم اليابانية بشكل طفيف، لأن بنك اليابان يشدد السياسة النقدية، لكن ليس بطريقة تهدد السيولة أو الأرباح». ومن بين 225 سهماً على نيكاي، ارتفع 78 سهماً، وانخفض 144، واستقر ثلاثة.

وكان لعدد من أسهم الذكاء الاصطناعي تأثير كبير في دعم السوق، إذ تفوقت شركات تصنيع معدات اختبار الرقائق في

ارتفع المؤشر نيكاي الياباني إلى مستوى غير مسبق في الثلاثاء، بعد أن رفع بنك اليابان أسعار الفائدة كما كان متوقفاً إلى حد كبير، دون الإشارة إلى وجود حاجة ملحة لمزيد من تشديد السياسة النقدية.

وتراجعت السندات الحكومية اليابانية بعد قرار رفع سعر الفائدة الرئيسي ربع نقطة مئوية إلى 1%، بينما استقر الين إلى حد كبير عند نحو 160 للدولار، وهو مستوى يرى المتعاملون أنه النقطة التي قد يتدخل عندها المسؤولون اليابانيون لدعم العملة.

وصعد نيكاي 0.1% إلى 69404.50 نقطة عند الإغلاق، لكنه قفز في وقت سابق 1% إلى 70020.68 نقطة، لأول مرة في تاريخه.

غير أن المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً انخفض 0.2% خلال ليغلق عند 3991.14 نقطة، بعد أن تحول في البداية إلى تحقيق مكاسب عقب إعلان قرار السياسة النقدية، قبل أن يتراجع لاحقاً.

وقال شينيتشي أوشييدا، نائب محافظ بنك اليابان، في مؤتمر صحفي بدأ في نفس وقت إغلاق تعاملات البورصة: «ارتفاع الأسعار أخذ في الاتساع، وهناك خطر من أن ينحرف التضخم

الأسهم الأوروبية ترتفع قليلاً وسط تقييم الاتفاق الأمريكي

الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) وبنك إنجلترا في وقت لاحق من الأسبوع.

وتراجعت أسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بعد تقلبات حادة في الجلسات القليلة الماضية، وانخفض مؤشر التكنولوجيا الأوسع نطاقاً 0.2%.

ونزل سهم «إس.تي.مايكرو إلكتروكس» 2.5% بعد الإعلان عن خطط لإصدار سندات قابلة للتحويل بقيمة 1.5 مليار دولار.

وارتفع سهم بنك «يونيكريديت» الإيطالي 2.8%، بعد أن رفضت ألمانيا عرض البنك لشراء أسهم «كومرتس بنك»، مشيرة إلى انخفاض السعر ودعمها لاستقلالية المؤسسة المالية، كما ارتفع سهم البنك الألماني 1%.

واستمرت أسعار النفط في الانخفاض الثلاثاء، واقترب خام برنت من 82 دولاراً للبرميل، مما خفف بعض المخاوف بشأن التضخم التي أدت إلى توقعات بمزيد من التشديد النقدي.

ورفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس الأسبوع الماضي لمكافحة ضغوط الأسعار، وأظهرت بيانات جمعيتها مجموعة بورصات لندن أن المتعاملين يتوقعون رفعاً آخر بحلول نهاية العام.

وترفع بنوك مركزية في دول أخرى أيضاً تكاليف الاقتراض، إذ رفع بنك اليابان هذه التكاليف إلى أعلى مستوى لها في 31 عاماً الثلاثاء، لمواجهة ضغوط الأسعار المرتبطة بالطاقة. وينصب التركيز أيضاً على قرارات أسعار الفائدة التي سيتخذها مجلس الاحتياطي

ارتفعت الأسهم الأوروبية بشكل باهت أمس، مواصلة الصعود المسجل في الجلسة السابقة، في وقت يقيم فيه المستثمرون الاتفاق المبدئي بين الولايات المتحدة وإيران واحتمالات استئناف إمدادات النفط عبر مضيق هرمز.

وارتفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.3% إلى 636.01 نقطة، بحلول الساعة 07:17 بتوقيت غرينتش، وقاد مؤشر السلع والخدمات الصناعية المكاسب بصعوده 1.2%.

وأغلق المؤشر على ارتفاع غير مسبوق الاثنين، بعد اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الصراع الذي استمر ثلاثة أشهر وفتح مضيق هرمز، وفق وكالة «رويترز».



من النفط إلى الخوارزميات: 10 مليارات دولار تعيد رسم الاقتصاد الكويتي

بقلم د. عدنان البدر

ckbafa@gmail.com

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية للصدقة والأعمال

الكويت لا تريد فقط استخدام الذكاء الاصطناعي بل تريد أن تكون مزودا للخدمة في المنطقة

مشروع «هيليكس للبنية التحتية الرقمية يفتح أبوابا للإيرادات المتكررة والشراكات الاستراتيجية

ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة كارنيجي ميلون، أما الكويت فتدخل بعشرة مليارات دولار مع تركيز على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والخدمات الإقليمية، بينما تستثمر عمان نحو ملياري دولار في مركز بيانات إقليمي مع تركيز على الاستدامة. ما يميز الاستثمار الكويتي هو الحجم النسبي حيث تمثل العشرة مليارات دولار نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للكويت الذي يبلغ نحو مائة وخمسين مليار دولار، مما يعكس التزاما استراتيجيا جادا. التوقيت مناسب لدخول السوق في مرحلة نضج نسبي لتجنب مخاطر المراحل الأولى مع فقدان ميزة السبق. التركيز على البنية التحتية بدلا من المنافسة في تطوير النماذج اللغوية يتيح للكويت تقديم الخدمة الأساسية التي يحتاجها الجميع، والموقع الجغرافي في قلب الخليج يجعلها موقعا لوجستيا مثاليا لتقديم خدمات الذكاء الاصطناعي للدول المجاورة.

التحديات التقنية عدة قد تؤدي إلى فشلها

التحديات التقنية تتمثل في نقص الكوادر المتخصصة حيث تفتقر الكويت إلى خبراء في إدارة مراكز البيانات الضخمة وأنظمة الذكاء الاصطناعي مما يؤدي إلى تأخير التشغيل والاعتماد على خبرات أجنبية مكلفة. كما أن معظم المعدات المتقدمة مثل شرائح إنفيديا تخضع لقيود تصدير أمريكية مما يجعل الحصول على أحدث التقنيات صعبا ويرفع التكاليف. استهلاك الطاقة يمثل تحديا كبيرا لأن مراكز الذكاء الاصطناعي تستهلك طاقة هائلة إذ قد يستهلك مشروع واحد أكثر من مئة ميغاواط مما يضغط على شبكة الكهرباء ويخلق تحديات بيئية.

التحديات الاقتصادية

فتشمل العائد على الاستثمار إذ يتطلب بناء بنية تحتية للذكاء الاصطناعي سنوات قبل تحقيق الربح، والمنافسة السريعة من الإمارات والسعودية اللتين قد تقدم خدمات مماثلة بأسعار أقل، وتقلبات السوق السريعة حيث ما هو مطلوب اليوم قد يصبح قديما غدا.

التحديات الجيوسياسية

تشمل العلاقات مع الولايات المتحدة حيث أي قيود على تصدير التكنولوجيا المتقدمة قد تعطل المشروع، والاستقرار الإقليمي حيث التوترات في الخليج قد تؤثر على جاذبية الكويت كمركز إقليمي للبيانات.

هناك فرص كبيرة لتحقيق النجاح

يمكن للكويت أن تقدم نفسها كنموذج المزود المحايذ بدلا من منافسة الإمارات والسعودية مباشرة، من خلال منصة تقدم خدمات الذكاء الاصطناعي للجميع من الشركات المحلية والإقليمية والحكومات التي تريد حولا سيادية



الذكاء الاصطناعي هو المحرك الذي يمكن أن يحول «رؤية الكويت 2035» إلى واقع



الحجم ليس كل شيء... الوضوح الاستراتيجي والكفاءة التنفيذية أهم

بينما تصل استثمارات السعودية إلى أكثر من أربعين مليار دولار ضمن رؤية 2030 من خلال شركة الذكاء الاصطناعي السعودية ومشروع نيوم والشراكات مع جوجل وإنفيديا، قطر تستثمر نحو خمسة مليارات دولار في مركز قطر للحوسبة والشراكات الأكاديمية مع معهد

المتكررة والشراكات الاستراتيجية. السياق الإقليمي

تتصدر الإمارات المنطقة باستثمارات تزيد عن عشرين مليار دولار حتى عام 2030 تركز على نموذج جوائز للذكاء الاصطناعي ومدينة مصدر والشراكات مع أوبن آي ومايكروسوفت،

أطلقت كل من هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)، وشركة NVIDIA، وشركة Vis- وشركة tra مشروع «هيليكس للبنية التحتية الرقمية» (Helix Digital Infrastruc-ture)، وذلك بالتزامات رأسمالية طويلة الأجل تزيد قيمتها عن 10 مليارات دولار.

الكويت تدخل سباق الذكاء الاصطناعي بعشرة مليارات دولار: هل تكون هذه الصفقة بداية عصر جديد للاقتصاد الكويتي؟

في خطوة تعد الأجرأ في تاريخها الاقتصادي الحديث، أعلنت دولة الكويت عن استثمار ضخم قيمته عشرة مليارات دولار في شركة جديدة متخصصة في بنية الذكاء الاصطناعي التحتية. هذا إعلان رسمي عن دخول الكويت إلى السباق العالمي على الريادة التكنولوجية وليست مجرد صفقة استثمارية عابرة في وقت تتسابق فيه الدول الكبرى والشركات العملاقة للسيطرة على مستقبل الاقتصاد الرقمي. بل هو رسالة استراتيجية واضحة عن عزم الكويت على تسريع تحقيق «رؤية الكويت 2035» (كويت جديدة) عبر بوابة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. فالسؤال الجوهر الذي يطرح نفسه هو هل تملك الكويت المقومات اللازمة لتحويل هذا الاستثمار الضخم إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي، أم أنها مجرد محاولة لمواكبة الاتجاه العالمي دون رؤية استراتيجية واضحة؟ من حيث تفاصيل الصفقة، تبلغ قيمة الاستثمار عشرة مليارات دولار أمريكي، ونوع الكيان هو شركة متخصصة في بنية الذكاء الاصطناعي التحتية، والقطاع المستهدف يشمل مراكز البيانات والحوسبة السحابية وأنظمة الذكاء الاصطناعي. المستثمرون هم صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة بالإضافة إلى شركاء استراتيجيين محتملين، والجدول الزمني يبدأ بمرحلة التأسيس من عام 2028 إلى 2030 على أن يبدأ التشغيل الكامل بحلول عام 2030.

لماذا البنية التحتية للذكاء الاصطناعي تحدياً؟

لأن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد خوارزميات وبرمجيات، بل هو نظام معقد يعتمد على مراكز بيانات فائقة القدرة تستهلك طاقة هائلة، ومعالجات متخصصة بأسعار تصل إلى آلاف الدولارات للوحدة الواحدة، وشبكات اتصال فائقة السرعة، وأنظمة تبريد متطورة للتعامل مع الحرارة الناتجة، وكوادر بشرية مدربة على إدارة هذه الأنظمة المعقدة. الاستثمار في البنية التحتية يعني أن الكويت لا تريد فقط استخدام الذكاء الاصطناعي، بل تريد أن تكون مزودا للخدمة في المنطقة، مما يفتح أبوابا للإيرادات

توصية أكاديمية بإطلاق برامج بحثية تطبيقية تركز على احتياجات السوق المحلي والإقليمي لضمان مخرجات تعليمية قابلة للتوظيف

الشركات الاستراتيجية مع إنفيديا ومايكروسوفت وجوجل للاستفادة من خبرتها تعزز فرص النجاح

التركيز على البنية التحتية بدلا من المنافسة يتيح للكويت تقديم الخدمة الأساسية التي يحتاجها الجميع



تملك الكويت قدرة على الاستثمار طويل الأمد دون ضغط لتحقيق أرباح فورية

إيرادات تشغيلية. المرحلة الثالثة الريادة من عام ٢٠٣١ إلى ٢٠٣٥ وتشمل التوسع الإقليمي بفتح فروع في دول خليجية أخرى، وتطوير حلول ذكاء اصطناعي مخصصة للقطاعات المحلية كالنفط والمال والصحة، وتحقيق عائد استثمار إيجابي، ووضع الكويت على خريطة الابتكار العالمي.

التوصيات لصناع القرار

تشمل لحكومة الكويت إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على المشروع بعيدا عن البيروقراطية التقليدية، وتسهيل الإجراءات للشركات التكنولوجية العالمية الراغبة في الشراكة، والاستثمار في التعليم من خلال برامج متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات. للقطاع الخاص يوصى بالمشاركة المبكرة في المشروع كشريك استراتيجي ليس فقط كمستثمر، وتطوير حلول محلية تستفيد من البنية التحتية الجديدة. للمجتمع الأكاديمي يوصى بإطلاق برامج بحثية تطبيقية تركز على احتياجات السوق المحلي والإقليمي، وبناء جسور مع الصناعة لضمان مخرجات تعليمية قابلة للتوظيف.

في الختام، استثمار الكويت بعشرة مليارات دولار في بنية الذكاء الاصطناعي التحتية هو اختبار للإرادة الوطنية وقدرة البلاد على الانتقال من اقتصاد يعتمد على الربيع النفطي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا وليس مجرد خبير اقتصادي عابر. بل النجاح ليس مضمونا والتحديات تقنية واقتصادية وجيوسياسية، لكن الفرصة حقيقية أيضا فالعالم يحتاج لمراكز بيانات موثوقة في منطقة مستقرة، والخليج يحتاج لمنصة محايدة تقدم خدمات الذكاء الاصطناعي للجميع. الذكاء الاصطناعي ليس سباقا للفوز بالمركز الأول بل سباقا للبقاء في اللعبة، والكويت بهذا الاستثمار تعلن رسميا أنها لن تكون متفرجة. السؤال الآن ليس هل ستنجح الكويت، بل ما الذي ستفعله لضمان النجاح. الإجابة على هذا السؤال ستكتب ليس في التقارير الاقتصادية بل في قرارات الشجاعة والاستثمار في الإنسان والشركات الذكية التي تضع الكويت على خريطة مستقبل لا يعرف الحدود.



لدينا المصدقية اللازمة لجذب شركاء عالميين والمرونة في تجربة نماذج أعمال مبتكرة



٢٠٣٠ وتشمل تشغيل أول مركز بيانات تجاري بالكامل، وجذب ما بين عشرة وعشرين عميلا إقليميا رئيسيا، وتطوير منصة خدمات ذكاء اصطناعي جاهزة للاستخدام، وتحقيق أول



كُلف آدم سيليبسكي، الرئيس التنفيذي السابق لشركة AWS، بمسؤولية قيادة المشروع الجديد في مجال الذكاء الاصطناعي.

شركات رائدة مثل إنفيديا ومايكروسوفت، وبدء بناء أول مركز بيانات تجريبي، وإطلاق برامج تدريب وطنية للكوادر المتخصصة. المرحلة الثانية التوسع من عام ٢٠٢٨ إلى

والشركات العالمية التي تبحث عن موقع إقليمي، التكامل مع الاقتصاد النفطي يمثل فرصة مهمة حيث يمكن للكويت استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين قطاعها النفطي من خلال تحسين عمليات الاستكشاف والإنتاج والتنبؤ بصيانة المعدات وتحسين سلاسل الإمداد، مما يخلق طلبا داخليا يضمن حد أدنى من الإيرادات. الشركات الاستراتيجية مع إنفيديا للوصول إلى أحدث الشرائح، ومع مايكروسوفت وجوجل للاستفادة من خبرتها في إدارة البنية التحتية السحابية، ومع شركات الاتصالات المحلية للتكامل مع شبكات الجيل الخامس والسادس، ومع الجامعات الكويتية لتطوير الكوادر الوطنية والأبحاث التطبيقية، كلها عوامل تعزز فرص النجاح. الاستفادة من صناديق الثروة السيادية حيث تملك الكويت أحد أكبر الصناديق في العالم بنحو سبعمائة مليار دولار، يمنحها قدرة على الاستثمار طويل الأمد دون ضغط لتحقيق أرباح فورية ومصداقية في جذب شركاء عالميين ومرونة في تجربة نماذج أعمال مبتكرة.

الدروس المستفادة من التجارب العالمية

سنغافورة:

نجد نموذج سنغافورة التي أصبحت رغم صغر حجمها مركزا إقليميا للبيانات والذكاء الاصطناعي من خلال سياسات واضحة توفر إطارا تنظيميا جذابا للشركات التكنولوجية، واستثمار في التعليم عبر برامج متخصصة لتدريب الكوادر المحلية، وشراكات ذكية مع عمالقة التكنولوجيا دون فقدان السيادة. الدرس للكويت أن الحجم ليس كل شيء بل الوضوح الاستراتيجي والكفاءة التنفيذية أهم.

أيرلندا:

أما نموذج أيرلندا التي جذبت شركات مثل جوجل وفيسبوك من خلال ضرائب تنافسية وبنية تحتية رقمية متطورة وكوادر ناطقة بالإنجليزية، فيعلم الكويت أنها يمكن أن تصبح بوابة الخليج للذكاء الاصطناعي إذا قدمت بيئة أعمال جاذبة.

خارطة الطريق المقترحة تتكون من ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى التأسيس من عام ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٧ وتشمل تشكيل مجلس إدارة مستقل ذي خبرة عالمية، وإبرام شراكات تقنية مع

استقرار المصرفية الإسلامية والمخاطر الهجينة

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى

Elshebsiry@outlook.com



أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) تقريره السنوي للاستقرار المالي الإسلامي لعام 2026، والذي يقدم رؤية شاملة وتحليلاً معمقاً لأداء الصناعة خلال عام 2025. وعلى الرغم من تأخر صدور التقرير إلا أنه يكشف عن محطة تاريخية في مسيرة التمويل الإسلامي، حيث واصلت الصناعة نموها القوي لتصل إجمالي أصولها إلى ما يقارب 4.4 تريليون دولار أمريكي، مدعومة بتوسع ملموس في كافة القطاعات، لاسيما في الأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا الوسطى.

والحدودية. وتظل المصرفية الإسلامية هي العمود الفقري للصناعة، حيث تستحوذ على حوالي 70% من إجمالي الأصول العالمية.

توصيات السياسة العامة

يختتم التقرير بدعوة الجهات الرقابية والمشرفين إلى:

- تطوير الأطر الاحترازية: لضمان استيعاب المخاطر الهجينة ومعايرة أوزان المخاطر بدقة.
- تعزيز إدارة السيولة: عبر توسيع نطاق الصكوك السيادية عالية الجودة وتطوير أسواق المال الإسلامية النشطة.
- المراقبة الكلية: تتبع مستويات الرافعة المالية والترابط بين البنوك الإسلامية والتقليدية لتجنب انتقال العدوى المالية.

خلاصة القول: يثبت تقرير 2026 أن التمويل الإسلامي لم يعد قطاعاً "متخصصاً" بل أصبح جزءاً نظامياً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي. ومع هذا النمو، تأتي مسؤولية أكبر لضمان أن التطور الابتكاري في المنتجات (الهجينة) لا يضحى بجوهر الاستقرار المالي والمبادئ الشرعية التي قامت عليها الصناعة. وبقراءة متأنية لما وراء هذه الأرقام، يتضح أن تصاعد "المخاطر الهجينة" يفرض تحدياً وجودياً يتجاوز مجرد الامتثال التنظيمي؛ إذ إن جنوح الابتكار المالي نحو محاكاة الأدوات التقليدية قد يؤدي إلى 'تمبيع' الخصوصية الجوهرية للتمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في المخاطر. فبينما تساهم هذه الهياكل في سرعة التوسع السوقي، إلا أنها تخلق نوعاً من 'الانفصام الهيكلي' حيث تظل العقود إسلامية في شكلها بينما تتماثل مخاطرها مع الأدوات التقليدية، مما يجعلها عرضة لذات الصدمات السعرية والتشغيلية. لذا، فإن استدامة النمو الذي رصده تقرير 2026، لاسيما في قطاع الصكوك الخضراء والتمويل المستدام، تظل رهينة بمدى قدرة الجهات الرقابية على صياغة أطر احترازية 'جيل ثالث' لا تكتفي بمراقبة السيولة ورأس المال، بل تمتد لضبط جودة الابتكار المالي وضمان عدم انحرافه عن مقاصد الشريعة التي تمثل صمام الأمان الحقيقي للاستقرار المالي.

امتصاص تكاليف الامتثال التنظيمي المتزايدة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. وفي ظل المنافسة الشديدة وارتفاع تكاليف التشغيل، يرى التقرير احتمالاً كبيراً لزيادة عمليات الاندماج أو خروج الكيانات الصغيرة من السوق في الأجل القريب، كخطوة ضرورية لتعزيز الاستقرار المالي والقدرة التنافسية للصناعة.

التحدي الأبرز: ظهور "المخاطر الهجينة"

خصص التقرير فصلاً كاملاً لتحليل ظاهرة "المخاطر الهجينة" (Hybrid Risks) وهي المنتجات والهياكل التمويلية التي تحاكي في خصائصها الأدوات التقليدية. ويرى التقرير أن هذا التوجه، رغم مساهمته في سرعة التوسع، إلا أنه يغير ملف المخاطر والعوائد للبنوك الإسلامية بطرق لا تستوعبها الأطر الاحترازية الحالية بشكل كامل.

أبرز ملامح المخاطر الهجينة وفقاً للتقرير:

مخاطر إعادة التسعير: الاعتماد المتزايد على أدوات ذات عائد ثابت أو مرتبطة بمعايير الفائدة التقليدية يزيد من حساسية الأرباح لتقلبات أسعار الفائدة. قدرة امتصاص الخسائر: الهياكل الهجينة قد تحد من فعالية خاصية "المشاركة في المخاطر" التي تميز التمويل الإسلامي التقليدي، مما يجعل رأس المال أكثر عرضة للصدمات المباشرة. التبعيات التشغيلية: الاعتماد المكثف على "المربحة السلبية" يربط استقرار البنوك الإسلامية ببنية تحتية خارجية (بورصات السلع والوسطاء)، مما قد ينقل صدمات الأسواق العالمية إلى صلب النظام المصرفي الإسلامي.

قراءة في الأرقام والمؤشرات الرئيسية

تظهر البيانات الواردة في التقرير أن إجمالي أصول الصناعة بلغ 4.4 تريليون دولار، وهو نمو مستمر تعززته الأسواق الناشئة بشكل أساسي. وفي سوق رأس المال، حققت الصكوك القائمة رقماً قياسياً بتجاوزها 1.1 تريليون دولار لأول مرة، بينما بلغت الإصدارات السنوية لعام 2025 حوالي 234.5 مليار دولار. كما برز التوجه نحو التمويل المستدام بقوة، حيث حققت الصكوك الخضراء نمواً مذهلاً بنسبة 94%. أما في قطاع التأمين الإسلامي، فقد تجاوزت الأصول 70 مليار دولار، مع نمو ملحوظ في الأسواق الأفريقية

مؤشرات أداء البنوك الإسلامية

أظهرت المؤشرات الاحترازية للمصرفية الإسلامية حالة من الاستقرار العام رغم التحديات الاقتصادية الكلية. فقد حافظت معظم البنوك على نسب كفاية رأس مال (CAR) مريحة وفوق الحد الأدنى التنظيمي، مدعومة بالأرباح المحتجزة وإصدارات صكوك رأس المال. ومع ذلك، سجل التقرير تبايناً في جودة الأصول؛ فبينما ظلت نسب التمويل غير العامل (NPF) منخفضة في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، برزت ضغوط واضحة في أسواق أخرى مثل بنغلاديش وكينيا. كما أشار التقرير إلى تراجع هوامش الربحية الصافية في بعض المناطق نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل، مما يضع ضغوطاً على قدرة البنوك على بناء مصدات رأسمالية داخلية في المستقبل.

طفرة في قطاع الصكوك واستقرار في المصرفية

يبرز التقرير أن قطاع المصرفية الإسلامية لا يزال يهيمن على المشهد بنسبة تقارب 70% من إجمالي أصول الصناعة. ورغم استقرار المؤشرات الاحترازية الكلية، إلا أن التقرير يحذر من "جيوب هشاشة" بدأت تظهر في بعض الولايات القضائية، خاصة فيما يتعلق بجودة الأصول في قطاعات العقارات التجارية والتمويل الاستهلاكي.

وفي تحول استراتيجي، سجلت سوق الصكوك إنجازاً تاريخياً بتجاوز حجم الصكوك القائمة حاجز 1.1 تريليون دولار، مع وصول الإصدارات الجديدة في عام 2025 إلى 234.5 مليار دولار. ومن اللافت للنظر النمو المتسارع في التمويل المستدام، حيث قفزت إصدارات الصكوك الخضراء بنسبة 94% على أساس سنوي، مما يعكس التزام الصناعة المتزايد بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG5).

الدتجاه نحو الاندماج وتعزيز الكفاءة

يشير التقرير إلى تزايد الضغوط الرامية إلى الاندماج (Consolidation) داخل قطاعات الصناعة، لاسيما في قطاع التأمين الإسلامي (التكافل) وبعض الأسواق المصرفية. ويرجع ذلك إلى تركيز الربحية بشكل متزايد لدى المشغلين الكبار الذين يمتلكون القدرة على



قمة مجموعة السبع G7 محاورة نقاش إيفيان - فرنسا يونيو 2026

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الاعمال

يتضمن هذا البند، دعم التغذية الأساسية والتعليم والنظم الصحية في الدول النامية. كما يناقش سبل البحث عن حلول لمرض السرطان.

الحكومة والجريمة

يؤمن أعضاء المجموعة بأهمية ردع الجريمة المنظمة، وإيجاد حلول لصد التدفقات المالية غير القانونية، ووضع قواعد دولية جديدة.

الذكاء الاصطناعي

تحاكي القمة الحالية كذلك التطورات التكنولوجية، ومنها تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل آمن وموثوق، لتحقيق المصالح المشتركة، بما ينفع البشرية. وتشديد البنية التحتية الرقمية العامة.

المجتمع وحماية الطفولة

تستمر القمة في تحقيق التكامل في مواقع العمل، تنقل العمالة، بالإضافة إلى التقدم الوظيفي. كما تهتم المجموعة بمعالجة المسائل التي تؤثر على الأطفال، بدءاً من النمو المبكر إلى السلامة عبر الإنترنت، وتضع أمامها أولوية مشتركة لمكافحة المخاطر الرقمية على الأطفال.

تعزيز الشراكات الدولية

بناء شراكات أكثر عدلاً وفعالية مع الدول الناشئة والنامية، وإصلاح النظام الدولي للتضامن. وختاماً قالت شركة اكسبر للاستشارات، إن قمة إيفيان 2026، تهدف في المقام الأول لاستعادة دورها كمنتدى حوار بين القوى الاقتصادية الكبرى لمواجهة التحديات العالمية في ظل توترات جيوسياسية واقتصادية متزايدة. كما أنها تعتبر خارطة الطريق، تستفيد منها حكومات الدول الأخرى، والشركات في قطاعاتها، لتطوير منتجاتها وخدماتها، بهدف مجاراة التغيرات التي تطرأ على الأسواق.

التقاء ما بين الدول الأعضاء، البلدان الناشئة، وبقية أصحاب المصلحة.

الهدف

تركز قمة مجموعة السبع G7 على تحقيق التضامن الدولي، من خلال معالجة الاختلال في الاقتصاد، الحد من الأزمات الجيوسياسية، وبقاء البشرية. إذ يجتمع قادتها بشكل سنوي، للتنسيق فيما بينها للاستجابة العامة لأزمات عامة مثل الديون المفرطة، التوترات التجارية، والصراعات والمنافسة الشرسة، نقص الاستثمارات، دعم الدول النامية، وغيرها.

محاورة النقاش

ومن المتوقع أن يركز قادة مجموعة السبع G7 في قمة إيفيان - يونيو 2026، على محاور عامة مثل:

التجارة والاقتصاد

مناقشة التوترات التجارية العالمية، مثل الاختلال في الاقتصاد الكلي، القدرة الإنتاجية الزائدة، الاستثمار غير الكافي، والديون المفرطة، التضخم في الأسعار، سلاسل الإمداد، وذلك بهدف تحقيق نمو متوازن ومستدام ومشترك.

التحديات الجيوسياسية

دعم السلام بشأن الحرب ما بين الولايات المتحدة والعدو الإيراني الغاشم، بالإضافة إلى التسوية وتحقيق الأمن ما بين روسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى الأزمات العالقة الأخرى.

البيئة والاستدامة

كما تتناول القمة مواضيع مشتركة تحمل سبل التعاون والمشاركة في إيجاد حلول مبتكرة في مجالات مثل التغير في المناخ، الطاقة المتجددة، مكافحة عدم المساواة، التعاون الدولي بشأن الموضوعات الأساسية مثل مكافحة الإرهاب. كما

لم يعد الاقتصاد الدولي أرضاً للتعاون بل أصبح ساحة للمواجهة، حيث غلبت المصلحة الخاصة على العامة، والبحث عن القوة والهيمنة، بدلاً من التعاون والمساعدة. وقد أدى ذلك التغير في العقلية، إلى الاختلال في الأولويات، ما كان له تأثير سلبي على قدرة الدول للنمو والتطور. ولذلك قام ما يعرف بمجموعة السبع G7، والذي انعقد في هذا العام - 2026 - بمدينة إيفيان الفرنسية بالفترة ما بين 15-17 يونيو، والذي تشير إلى محاوره في هذا التقرير، شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال.

مجموعة السبع G7

أدرجت مجموعة من دول العالم حجم التحديات التي تقف أمامها، وضرورة الاتفاق حول مواجهتها، قبل أن تتفاهم. فمنذ ولادة المجموعة، المكونة من سبعة دول في عام 1975 وهي كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، اتفقت تلك الدول على محاور مشتركة تخدم البشرية والمجتمع. وفي هذه القمة المنعقدة في مدينة إيفيان، تم دعوة دول أخرى مثل، كينيا، الهند، البرازيل، مصر، كوريا الجنوبية، قطر، سوريا، أوكرانيا، بالإضافة إلى الإمارات، وذلك نحو تدعيم الهدف ونجاح محاور القمة. ففي الوقت الذي يتعرض فيه الاقتصاد العالمي للتهديد بسبب عدم اليقين الجيوسياسي والتوترات التجارية الحاصلة حالياً، من المتوقع أن يثبت القادة المشاركين في القمة أن تعددية الأطراف ضرورية لمواجهة التحديات الدولية وضمان بيئة اقتصادية مستقرة. فقد قام هذا المنتدى الذي يشارك فيه رؤساء تلك الدول، بمساحة من الحوار المفتوح بين القوى الكبرى للاستجابة للتحديات الاقتصادية وغيرها، والعمل بفعالية للحد من الاختلالات، وخلق نقاط



Nayef A. Bastaki

EXCPR™ Founder & MD

Consultancy and Business Management Co

G7 Summit discussion topics © 451.6.2026

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com



التمويل السكني عبر البنوك حل للإسكان أم سوق جديدة للأرباح؟

قراءة في أسباب إشراك البنوك، ومكاسب القطاع المصرفي، والأثر المتوقع على المواطن والاقتصاد

بقلم/ فارس مساعد عبدالله

مستثمر في السوق الكويتي

إخلاء مسؤولية: هذا المقال لأغراض التوعية وطرح الأفكار للنقاش فقط، ولا يُعد نصيحة أو توصية لشراء أو بيع أي سهم أو أداة مالية. وتبقى القرارات الاستثمارية مسؤولية كل شخص وفقاً لأهدافه وقدرته على تحمل المخاطر.

التمويل السكني عبر البنوك حل للإسكان أم سوق جديدة للأرباح؟

منظومة جديدة .. فوائد متعددة للاقتصاد والمواطن



تصور مبسط لرحلة المواطن من التخطيط وتقديم الطلب إلى صرف الدفعات وإنجاز المنزل.

التمويل السكني عبر البنوك

رحلة المواطن من الفكرة إلى المنزل



- توفير مصادر تمويل إضافية.
- توزيع الطلبات على أكثر من جهة.
- تسريع دراسة الملفات والموافقات.
- تسهيل صرف دفعات البناء ومتابعتها.

- جهة حكومية واحدة في توفير كامل السيولة المطلوبة أكثر صعوبة على المدى الطويل.
- دخول البنوك قد يحقق عدة أهداف في وقت واحد:

- حسب تحليلي، يبدو أن أحد الأسباب الرئيسية هو تخفيف الضغط المالي والإداري عن بنك الائتمان.
- فمع ارتفاع تكاليف البناء وتزايد أعداد المستحقين، يصبح استمرار

قرأنا خلال الفترة الأخيرة أخباراً متزايدة عن قرب إطلاق منظومة جديدة للتمويل السكني في الكويت، بالتزامن مع استعداد عدد من البنوك لتقديم منتجات وبرامج مرتبطة بالبناء والسكن، وانتظار صدور القانون والضوابط المنظمة.

ومع تكرار هذه الأخبار، لم يعد الموضوع مجرد خبر مصرفي عابر، بل تحول إلى نقاش اقتصادي وسكني أوسع يطرح أسئلة مهمة:

- لماذا تتجه الحكومة إلى إشراك البنوك التجارية في تمويل السكن؟
- كيف ستعمل المنظومة الجديدة؟
- ما الذي ستستفيد منه البنوك؟
- وهل يقتصر أثرها على المواطن المستحق، أم يمتد إلى قطاعات واسعة في الاقتصاد؟

ما أطرحه ليس شرحاً رسمياً أو معلومة نهائية مؤكدة، بل تصور شخصي وصلت إليه بعد متابعة ما نُشر والبحث في التقارير والأخبار المتداولة، خصوصاً أن التفاصيل الكاملة للمنظومة لم تصدر حتى الآن.

كيف أفهم آلية التمويل؟

بحسب ما توصلت إليه، قد تقوم الفكرة على أن توفر البنوك التجارية التمويل للمواطن المستحق، على أن يسدد المواطن أصل المبلغ، بينما تتحمل الحكومة تكلفة الأرباح أو العوائد المتعلقة بالجزء المدعوم، وفق الحدود والشروط التي ستحددها الجهات المختصة لاحقاً.

وإذا كان هذا الفهم قريباً من الصورة النهائية، فنحن لا نتحدث عن مجرد زيادة في قيمة القرض السكني، بل عن إعادة توزيع للأدوار:

- الحكومة تحدد المستحقين وتنظم الدعم.
- البنوك توفر السيولة وتدير التمويل.
- المواطن يسدد أصل المبلغ وفق مدة طويلة.

- القطاع الخاص يشارك في البناء والتوريد والخدمات المرتبطة بالمنزل.
- وهذا التحول يعني أن ملف السكن قد ينتقل من نموذج يعتمد بصورة أساسية على التمويل الحكومي المباشر، إلى نموذج تشارك فيه الدولة والبنوك والقطاع الخاص.

لماذا لجأت الحكومة إلى البنوك؟

التمويل السكني قد يحرّك سلسلة واسعة من قطاعات البناء والتجهيز والخدمات.



شراكة محتملة بين الدعم الحكومي والتمويل المصرفي بهدف تسريع إنجاز المنازل وتحريك الاقتصاد.

شريك في رحلة بناء منزلك

- عائد طويل الأجل للبنك
- ضمان عقاري وأمان تمويلي
- مواطن مستفيد ومستقبل مستقر
- اقتصاد أقوى وفرص وظائف أكثر

الهدف
منازل أكثر وإنجاز أسرع

شراكة فعالة
بين القطاعين العام والخاص

دعم حكومي
للقسم المدعوم

• الاستفادة من الأنظمة الرقمية للبنوك.
• الاستفادة من خبراتها الائتمانية والتشغيلية.
• تقليل الحاجة إلى توفير كامل مبالغ التمويل الحكومي مقدماً.
• وبهذه الصورة، لا تتوقف الحكومة عن دعم المواطن، لكنها تغير طريقة تقديم الدعم، من تمويل كامل ومباشر إلى نموذج تشارك فيه البنوك بتوفير السيولة.
عميل استراتيجي تتنافس عليه البنوك

من زاوية البنوك، المواطن المستحق للتمويل السكني ليس عميلاً عادياً، بل عميلاً استراتيجياً قد تمتد علاقته المصرفية عشرين سنة أو أكثر.

فالتمول السكني قد يوفر للبنك:
• تمويلاً مرتفع القيمة.
• عائداً منتظماً وطويل الأجل.
• عقاراً مرهوناً يمثل ضماناً.
• دعماً حكومياً محتملاً لجزء من تكلفة التمويل.
• عميلاً مستقراً لفترة طويلة.
لكن استفادة البنك لن تتوقف عند القرض نفسه.
فالعامل قد يحول راتبه إلى البنك، ويستخدم بطاقاته، ويشترى خدمات التأمين، ويطلب تمويل الأثاث والأجهزة والتشطيبات، ويستفيد من خدمات مصرفية أخرى طوال مدة العلاقة.
لهذا قد يصبح المستحقون للرعاية السكنية من أكثر الشرائح جاذبية وتنافساً في القطاع المصرفي خلال السنوات المقبلة.

المنافسة بدأت قبل صدور القانون

عند متابعة السوق، نلاحظ أن بعض البنوك لم تنتظر صدور القانون حتى تبدأ تحركها.

فقد ظهرت برامج موجهة للمقبلين على البناء، إلى جانب شراكات مع:
• شركات المقاولات.
• المكاتب الهندسية.
• موردي مواد البناء.
• شركات التشطيبات.
• شركات الأثاث والأجهزة المنزلية.
هذه البرامج ليست بالضرورة جزءاً رسمياً من منظومة التمويل المرتقبة، لكنها قد تكشف عن استعداد مبكر من البنوك لسوق جديدة وكبيرة.

فالبنك لا يريد أن يظهر عند توقيع عقد التمويل فقط، بل يسعى إلى بناء العلاقة مع المواطن منذ بداية رحلته، من مرحلة التصميم واختيار المقاول، حتى التشطيب والتأنيث.

كيف ستتنافس البنوك؟

عند بدء التطبيق، قد تتجاوز المنافسة بين البنوك نسبة الأرباح أو قيمة القسط الشهري.
وقد نشاهد عروضاً تشمل:
• سرعة الموافقة على التمويل.
• فترات سماح قبل بدء السداد.
• خصومات لدى المقاولين والموردين.
• خدمات تصميم واستشارات هندسية.

• منصات لمتابعة مراحل البناء.
• استرداداً نقدياً ومكافآت.
• عروضاً على الأثاث والأجهزة.
• مزايا مرتبطة بتحويل الراتب.
وهنا قد يجد المواطن نفسه أمام مجموعة كبيرة من العروض، لكل منها مزايا وشروط مختلفة، بينما تحاول البنوك الحصول على أكبر حصة ممكنة من هذا السوق.
أرباح مصرفية ممتدة
إذا طبقت المنظومة وفق التصور المتداول، فقد تشهد البنوك نمواً ملحوظاً في محافظ التمويل السكني والعقاري.
فالبنك سيضخ السيولة، ويحصل على عائد يمتد لسنوات، مع وجود عقار مرهون، إضافة إلى دعم حكومي محتمل للجزء المدعوم.
ولا يعني ذلك أن التمويل خالٍ من التحديات، إذ تبقى هناك احتمالات التعثر، وتأخر مراحل البناء، وارتفاع التكاليف، والمشكلات التشغيلية والقانونية.
لكن وجود الضمان العقاري والدعم الحكومي قد يجعل هذا النوع من التمويل أكثر جاذبية للبنوك مقارنة بأنواع أخرى من التمويل.
وقد ينعكس توسع محافظ التمويل

السكني إيجاباً على توقعات أرباح البنوك، وربما على أداء أسهمها، بحسب تفاصيل القانون وحصة كل بنك وسرعة التطبيق الفعلي.
حين يبدأ البناء يتحرك الاقتصاد
الأثر لن يتوقف عند البنوك.
فعندما يحصل المواطن على التمويل ويبدأ بناء منزله، تتحرك سلسلة طويلة من الأنشطة الاقتصادية، تشمل:
• المقاولين والمكاتب الهندسية.
• مصانع الحديد والخرسانة والطابوق.
• شركات التكييف والكهرباء والأدوات الصحية.
• شركات المصاعد والتشطيبات.
• محلات الأثاث والأجهزة المنزلية.
• شركات التأمين والنقل والتخزين.
• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
وهنا تنتقل السيولة من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفعلي، وتتحول إلى عقود ومبيعات ورواتب وفرص عمل.
وبهذا المعنى، لا يمثل التمويل السكني خدمة اجتماعية فقط، بل قد يصبح محركاً اقتصادياً يربط بين البنوك والعقار والصناعة والتجارة

والخدمات.
من أخبار مصرفية إلى قضية اقتصادية
بدأ الموضوع بأخبار متفرقة عن قانون مرتقب ومنتجات مصرفية جديدة، لكنه تحول تدريجياً إلى قضية اقتصادية تستحق النقاش.
فإذا طبقت المنظومة بصورة صحيحة، فقد تحقق عدة نتائج:
• تخفيف الضغط عن بنك الائتمان.
• تسريع حصول المواطنين على التمويل.
• فتح سوق جديدة ومربحة للبنوك.
• تحريك قطاعات البناء والتجارة والخدمات.
• توسيع مشاركة القطاع الخاص في الملف السكني.
لكن المعيار الحقيقي للنجاح لن يكون حجم التمويلات الممنوحة، ولا حجم الأرباح التي تحققها البنوك.
السؤال الأهم هو: هل ستنتهي هذه المنظومة بمنازل أكثر، وإنجاز أسرع، وإجراءات أكثر كفاءة، وتمويل يتناسب مع قدرة المواطن؟
الإجابة ستوضح عند صدور التفاصيل الرسمية وبدء التطبيق الفعلي.

تطبيق KFHOnline يوفر أكثر من 200 خدمة

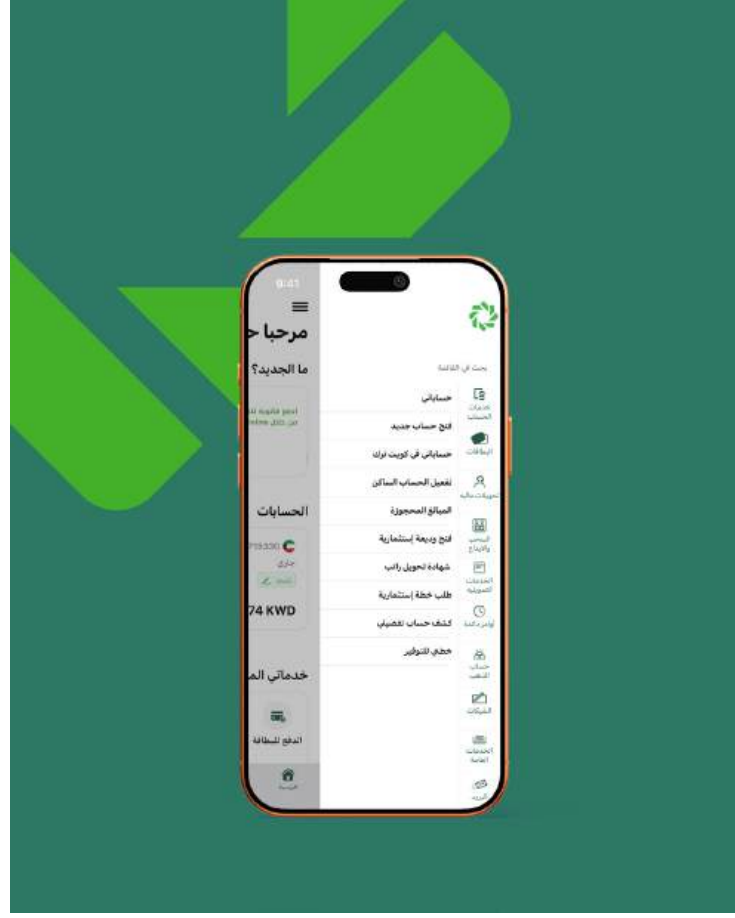
بيت التمويل الكويتي يواصل ريادته في الحلول المصرفية الرقمية

HOnline أكثر سهولة، من خلال خطوات إلكترونية واضحة ومباشرة، حيث يمكن للعميل تقديم الطلب عبر قائمة الخدمات التمويلية واختيار "طلب تمويل"، دون الحاجة لزيارة الفرع.

ويقدم بيت التمويل الكويتي منظومة متكاملة من خدمات البطاقات المصرفية الرقمية، حيث توفر للعملاء إمكانية الإصدار الفوري لبطاقات الدفع المسبق الافتراضية. كما يمكن للعميل إيقاف البطاقة مؤقتًا وإعادة تفعيلها، والاطلاع على نقاط مكافآت بيت التمويل الكويتي، والحصول على كامل معلومات البطاقة عبر التطبيق.

كما طوّر البنك خدمة تحديث البطاقة المدنية والمصادقة الرقمية دون الحاجة إلى البطاقة البلاستيكية، وأتاح إمكانية تحويل رصيد البطاقات مسبقة الدفع إلى الحساب الشخصي، إلى جانب تمكين العملاء من التحكم في حدود البطاقات الإضافية الممنوحة لأفراد العائلة وحدود استخدام بطاقات السحب الآلي.

وفي إطار تعزيز القيمة المضافة لتجربة العملاء، يوفر بيت التمويل الكويتي صفحة إلكترونية مخصصة للعروض تحت اسم KFH Offers، تم دمجها ضمن تطبيق KFHOnline، بما يتيح للعملاء استعراض مجموعة متنوعة من الخصومات والعروض الحصرية لدى عدد كبير من الشركاء التجاريين. وتعكس هذه المنظومة الشاملة من الخدمات الرقمية التزام بيت التمويل الكويتي بتقديم تجربة مصرفية متكاملة تركز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، ضمن رؤية استراتيجية تستبقي تطورات القطاع المصرفي، وتعزز استدامة التميز والريادة الرقمية.



وطلب الأموال، تتيح للعملاء إرسال طلبات دفع إلى فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص عبر مشاركة رابط دفع أو إدخال أرقام الهواتف. ويمكن للعميل إنشاء مجموعات مخصصة لطلب الأموال، مع إمكانية متابعة حالة الدفع لكل شخص من خلال قائمة «العمليات السابقة» الخاصة بخدمات KFH Pay، بما يعزز الشفافية وسهولة المتابعة. وأصبح التقديم على طلبات التمويل أونلاين عبر تطبيق KF-

يواصل بيت التمويل الكويتي ترسيخ مكانته الرائدة في طرح الحلول المصرفية الرقمية، من خلال KFHOnline على الموبايل والموقع الإلكتروني، الذي يوفر خدمات مصرفية رقمية متكاملة، تلبي احتياجات العملاء اليومية وتوفر لهم تجربة مصرفية سهلة وأمنة تشمل حلولاً متطورة في السداد والدفع الإلكتروني، وفتح الحسابات إلكترونياً، وشراء وبيع الذهب، إلى جانب العديد من العمليات المصرفية الأساسية التي يمكن إنجازها بسهولة.

ويوفر تطبيق KFHOnline أكثر من 200 خدمة مصرفية رقمية صُممت خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء وتمكينهم من إنجاز معاملاتهم بسهولة أينما كانوا.

ويتميز التطبيق بتصميم عصري وحلول ذكية، فقد قام بيت التمويل الكويتي بتحديث شامل للتطبيق في تأكيد جديد على الريادة بالابتكار الرقمي والتفوق في تقديم حلول مالية متطورة تلبي احتياجات العملاء وتمنحهم تجربة مصرفية سهلة، وتؤكد التميز في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي.

ويتيح تطبيق KFHOnline للهواتف الذكية مجموعة واسعة من الخدمات التي تعكس فهم البنك لأنماط استخدام العملاء واحتياجاتهم، من بينها خدمات التحويلات المالية المحلية والدولية كخدمة «ومض» لتحويل الأموال، إضافة إلى خدمة التحويل بالتعاون مع شبكة «ويسترن يونيون» العالمية، والتي تمكن العملاء من تنفيذ التحويلات المالية بسرعة وأمان، سواء نقدًا أو مباشرة إلى الحسابات البنكية أو المحافظ الرقمية في مختلف دول العالم، مع الاستفادة من الانتشار الواسع لشبكة ويسترن يونيون عالمياً.

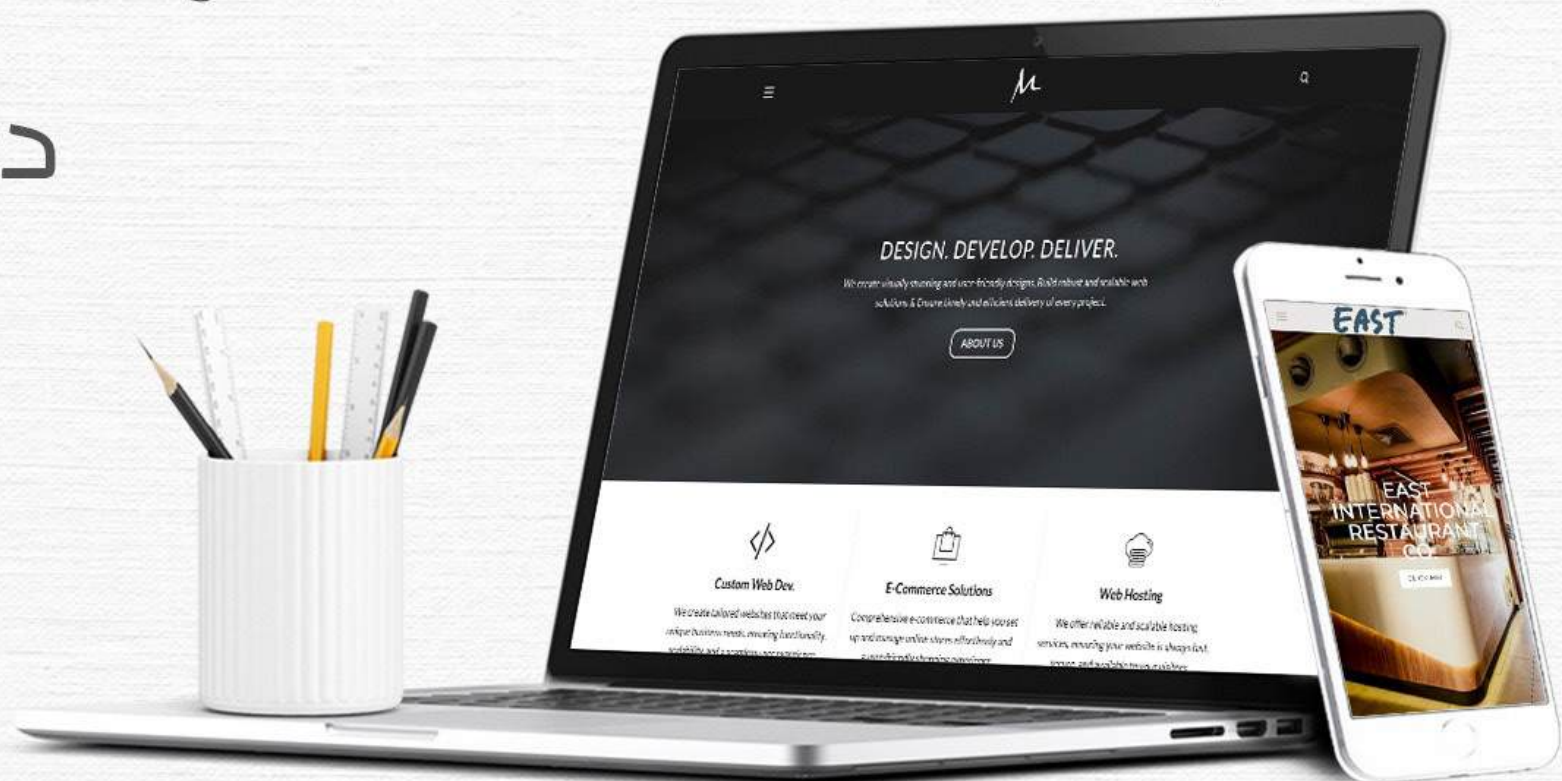
كما توفر خدمة KFH Pay آلية مرنة وسريعة لتحويل

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2026

كشف المتلاعبين بالأسماء جزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين



السؤال

هل تؤيد كشف أسماء
مرتكبي المخالفات
والمتلاعبين
في البورصة
بالتفاصيل؟

 نعم

 لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يونيو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف "كشف المتلاعبين بالأسماء كجزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين".

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية وريادة، وسؤال استبيان يونيو يأتي عن كشف أسماء المخالفين والجزاءات الواقعة وأنواع المخالفات والتلاعبات في إطار الردع المجتمعي المكمل للقوانين الجزائية.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



«ويلز فارغو» ترفع مستهدف مؤشر «إس آند بي 500» بدعم توقعات الأرباح



بالذكاء الاصطناعي.

أسهم التكنولوجيا والرقائق في دائرة الدعم

وأشارت «ويلز فارغو» إلى أن السباق المتسارع بين شركات الحوسبة السحابية الكبرى لزيادة الاستثمارات ورأس المال يمثل دعماً إضافياً لأسهم أشباه الموصلات والبنية التحتية التكنولوجية. وأكدت أن النظرة الإيجابية تجاه الأصول عالية المخاطر ما زالت قائمة على المدى القريب، خصوصاً في القطاعات الدورية وقطاع الرقائق الإلكترونية، مع استمرار نمو الأرباح وتراجع الضغوط الاقتصادية الكلية.

الأميركي إجراءات استجابة حادة.

وأشارت إلى أن سيناريو «النمو المرتفع مع التضخم» قد يكون داعماً للأسهم، معتبرة أن الأسهم ستظل أفضل وسيلة للتحوط في مثل هذه البيئة.

إعادة تموضع المستثمرين تدعم الصعود

ذكرت المؤسسة أن موجة التراجع الأخيرة في الأسواق أسهمت في إعادة ضبط مراكز المستثمرين، ما أعاد مستويات المعنويات إلى منطقة «الحياد»، الأمر الذي يفتح المجال لمزيد من المكاسب المحتملة. وأضافت أن التحسن في المعنويات يعزز فرص استمرار الزخم في أسهم التكنولوجيا المرتبطة

رفعت مؤسسة «ويلز فارغو» المالية توقعاتها لنهاية عام 2026 لمؤشر «إس آند بي 500» إلى مستوى 7,950 نقطة، مستندة إلى تحسن توقعات أرباح الشركات وتراجع المخاطر الاقتصادية الكلية عقب الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب التصحيح الأخير في الأسواق الذي أعاد ضبط معنويات المستثمرين.

ويشير المستهدف الجديد إلى إمكانية صعود المؤشر بنسبة تقارب 5.2% مقارنة بإغلاق يوم الاثنين عند مستوى 7,554.29 نقطة.

تحسن توقعات الأرباح يدعم النظرة الإيجابية

أوضحت المؤسسة، في مذكرة صدرت بتاريخ 15 يونيو، أنها رفعت توقعاتها لأرباح الشركات المدرجة في المؤشر خلال عام 2026 إلى 340 دولاراً للسهم، مقارنة بـ315 دولاراً في تقديراتها السابقة.

ويعكس هذا التعديل، بحسب «ويلز فارغو»، زخماً قوياً في الأرباح واستمرار متانة الأساسيات المالية للشركات الأمريكية.

كما رفعت المؤسسة توقعاتها لأرباح عام 2027 إلى 390 دولاراً للسهم، مقارنة بـ365 دولاراً في التقديرات السابقة.

تراجع التوترات الجيوسياسية يدعم الأسواق

أشارت المؤسسة إلى أن التوترات الجيوسياسية شهدت تراجعاً ملحوظاً عقب الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، ما أسهم في تقليص حالة عدم اليقين التي كانت تضغط على الأسواق خلال الفترة الماضية.

وأضافت أن هذا التطور انعكس إيجاباً على شهية المخاطرة لدى المستثمرين، مع تحسن التوقعات الاقتصادية الكلية.

رغم النظرة الإيجابية، أكدت «ويلز فارغو» أن التضخم يظل الخطر الأكبر على أسواق الأسهم، لكن فقط في حال اتخاذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي

فيتش: فتح مضيق هرمز بالكامل سيعيد فائض المعروض النفطي

خام برنت سيصل إلى مستوى 70 دولارا للبرميل بالربع الأخير من 2026



توقعت وكالة فيتش عودة سوق النفط العالمية إلى حالة فائض في المعروض خلال نحو شهر في حال إعادة فتح مضيق هرمز بالكامل، مع استئناف الإنتاج الإقليمي وعودة حركة الملاحة إلى مستوياتها الطبيعية. وأضافت أن تعافي إنتاج الشرق الأوسط، إلى جانب نمو الإمدادات من خارج تحالف أوبك وإمكانية زيادة الإنتاج إلى الطاقة القصوى، سيشكل ضغوطاً هبوطية على أسعار النفط رغم استمرار علاوة المخاطر الجيوسياسية. ورجحت «فيتش» تراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2026، مع متوسط متوقع لخام برنت يبلغ نحو 70 دولاراً للبرميل في الربع الرابع، مشيرة إلى أن إعادة فتح هرمز في وقت أبكر قد تدفع الأسعار إلى مستويات أقل من هذه التقديرات.

وأكدت الوكالة أن حتى الفتح المؤقت للمضيق سيسمح بإعادة تكوين المخزونات العالمية من النفط والمنتجات الأساسية، وهو ما يقلل احتمالات تعرض الاقتصاد العالمي لسيناريوهات اضطراب حادة في سلاسل الإمداد والطاقة. من جانبه، خفض بنك مورغان ستانلي توقعاته لأسعار النفط خلال الأشهر المقبلة، مع تزايد احتمالات استئناف تدفقات الخام عبر مضيق هرمز، بعد الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران. ويتوقع البنك أن يبلغ متوسط خام برنت 90 دولاراً للبرميل خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بتقدير سابق عند 100 دولار، على أن يتراجع إلى 80 دولاراً في الربع الرابع،

دول الخليج من النفط لمستويات ما قبل الحرب بنهاية الشهر المقبل. وقال محللو مورغان ستانلي في مذكرة لعملائهم «من المرجح أن يستغرق استئناف تدفق ناقلات النفط عدة أسابيع». وأضافوا: «نتوقع عودة 50% من الإنتاج بحلول سبتمبر، و80% بحلول ديسمبر، أي بوتيرة أسرع قليلاً من السابق». وأشاروا إلى أن مجموعة كبيرة من المؤشرات دلت على ضعف أسواق النفط الفورية في الأسابيع القليلة الماضية.

بخفض قدره 15 دولاراً عن التوقعات السابقة. وأشار محللو البنك إلى أن الاتفاق يمثل خطوة مهمة نحو خفض التوترات الجيوسياسية وزيادة صادرات النفط من الخليج، رغم استمرار حالة عدم اليقين بشأن تفاصيل التنفيذ وآلية إعادة فتح المضيق. وأضاف البنك أن استعادة حركة ناقلات النفط بشكل طبيعي قد تستغرق عدة أسابيع، بسبب الحاجة إلى إزالة الألغام البحرية وعودة الثقة بين شركات الشحن والتأمين. من جهة أخرى توقع غولدمان ساكس أن تعود صادرات

عطالورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



طلب قياسي على السندات الصينية يرفع تكلفة التمويل في هونغ كونغ



دفعت شهية قوية لإصدارات السندات الصينية المقومة باليوان خارج البر الرئيسي إلى تشديد السيولة في هونغ كونغ، ما فاقم ضغوط نهاية الربع ورفع تكاليف التمويل إلى أعلى مستوياتها في شهرين، وسط طلب موسمي متزايد على النقد. باعت وزارة المالية الصينية سندات سيادية بقيمة 15 مليار يوان (2.2 مليار دولار) في هونغ كونغ، شملت 4.5 مليار يوان لأجل عامين بعائد كوبوني قياسي منخفض بلغ 1.29%، وفق ما ذكرته «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية Business». واستقطب الطرح متعدد الشرائح، الذي امتد حتى آجال عشر سنوات، طلباً قوياً بلغ نحو 3.86 ضعف المعروض. ترافقت الصفقة مع ارتفاع تكاليف الاقتراض باليوان خارج البر عبر مختلف الآجال، حيث صعد سعر الفائدة لشهر واحد إلى أعلى مستوى له في شهرين. جاء هذا الإقبال القوي في وقت بدأت فيه أوضاع التمويل في النظام المالي لهونغ كونغ تميل إلى التشدد، مع تزايد طلب البنوك على السيولة لتلبية متطلبات تنظيمية، ما يجعل إصدارات الصين المرتقبة عاملاً أكثر تأثيراً في إدارة السيولة مستقبلاً. أشار محللون إلى أن ندرة السندات الحكومية الصينية خارج البر تعزز الطلب عليها بشكل دائم، فيما يؤدي تسارع وتيرة

والحكومة في رفع تكاليف الاقتراض في هونغ كونغ مؤخراً، مع ترقب عودة وتيرة الطروحات بعد التباطؤ المؤقت خلال التوترات في الشرق الأوسط، عقب انحسار حدتها.

تراجع ثقة المستثمرين في الأصول المقومة بالدولار. كما دعمت التوقعات باستمرار التيسير النقدي جاذبية السندات الصينية، إلى جانب تحسن العملة. أسهمت الإصدارات السيادية للشركات

الإصدارات إلى سحب السيولة من السوق الخارجية. ويتوقع أن تواصل الصين توسيع إصداراتها السيادية باليوان في هونغ كونغ، في إطار دفع استخدام عملتها عالمياً، بالتزامن مع

عطورات مقاميس maqames -perfume 55205700



عوائد السندات الأمريكية تهبط لأدنى مستوى في شهر



التوقعات السائدة بشأن تثبيت أسعار الفائدة خلال الاجتماع المقبل.

وقال محللون في مؤسسة «بي إم أو» إن الفيدرالي مرجح أن يبقي النطاق المستهدف للفائدة عند 3.50% إلى 3.75%، مع إزالة أي إشارات تميل إلى التيسير النقدي من البيان الرسمي، والإشارة إلى عدم وجود تغييرات في أسعار الفائدة خلال بقية عام 2026.

وأشار محللون إلى أن المؤتمر الصحفي المرتقب لرئيس الفيدرالي الجديد كيفن وارث سيكون محور اهتمام الأسواق، وسط توقعات بأن يتبنى خطاباً محايداً وحذراً دون تقديم توجيهات مستقبلية واضحة بشأن السياسة النقدية.

كما استقر معدل التعادل للتضخم على سندات الخزنة لأجل 10 سنوات عند نحو 2.311%، ما يشير إلى أن الأسواق تتوقع متوسط تضخم يقارب 2.3% خلال العقد المقبل، في وقت تشهد فيه التوقعات طويلة الأجل ارتفاعاً في معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة إعادة تسعير السياسة النقدية.

أسعار الفائدة، بمقدار 4 إلى 5.4 نقطة أساس ليصل إلى نحو 4.03%، مع استمرار تسعير الأسواق لاحتمالات تثبيت الفائدة في الاجتماع المقبل.

النفط يتراجع بعد اتفاق إيران

وفي أسواق الطاقة، هبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بأكثر من 5% ليتم تداوله فوق مستوى 80 دولاراً للبرميل، وهو أدنى مستوى له منذ مطلع مارس، رغم بقائه أعلى بكثير من مستويات ما قبل الحرب التي كانت تدور حول 65 دولاراً للبرميل.

وجاء هذا التراجع بعد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن إعادة فتح مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خمس تدفقات النفط والغاز العالمية، إلى جانب أمره بإنهاء الحظر الأمريكي على الموانئ الإيرانية.

التضخم ورهانات السياسة النقدية

يرى محللون أن الاتفاق الأمريكي الإيراني قد يخفف الضغوط على مجلس الاحتياطي الفيدرالي، لكنه لن يكون كافياً لتغيير

تراجعت عوائد السندات الحكومية الأمريكية إلى أدنى مستوياتها في نحو شهر، مع انخفاض أسعار النفط عقب إعلان اتفاق أولي لإنهاء الحرب بين إيران، في تطور أعاد تشكيل توقعات الأسواق بشأن مسار السياسة النقدية في الفترة المقبلة.

في المقابل، ظل المستثمرون يتربصون بقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المرتقب يوم الأربعاء، وسط توقعات واسعة بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، رغم التحركات الأخيرة في أسواق الطاقة والسندات.

تراجع قياسي في عوائد السندات لأجل 10 سنوات

انخفض العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى 4.4197%، وهو أدنى مستوى منذ 12 مايو، قبل أن يسجل لاحقاً تراجعاً بمقدار 2.6 نقطة أساس ليصل إلى 4.459%، في ظل اتجاه عام لهبوط العوائد مع ارتفاع الأسعار.

كما تراجع العائد على السندات لأجل عامين، الذي يعد مؤشراً حساساً لتوقعات

النفط يهبط لأدنى مستوى في 3 أشهر وخام برنت دون 80 دولارا

هبطت الأسعار بنحو 5% لتسجل أدنى مستوى عند التسوية منذ 4 مارس



الخليج إلى مستويات ما قبل الحرب بحلول نهاية يوليو بدلاً من أواخر أغسطس.

وقال محللو «مورغان ستانلي» في مذكرة للعملاء إن مجموعة كبيرة من المؤشرات دلت على ضعف أسواق النفط الفورية في الأسابيع القليلة الماضية. وانخفضت واردات الصين من النفط الخام 29% في مايو لتسجل أدنى مستوى لها في ثماني سنوات، مما أدى إلى التراجع الحاد الذي تشهده أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم، مع توقعات بانخفاض وارداتها من النفط الخام السعودي في يوليو أيضاً. وتدل مؤشرات أولية على أن الاتفاق سيؤدي إلى فتح مضيق هرمز وتمديد وقف إطلاق النار 60 يوماً، مما يسمح للمفاوضين بالتعامل مع القضايا الشائكة مثل مستقبل البرنامج النووي الإيراني.

لكن محللين يقولون إن مخاطر التقلبات لا تزال قائمة مع استمرار غياب التفاصيل وعدم التوصل إلى اتفاق دائم حتى الآن.

وقال سوفر ساركار رئيس قسم أبحاث الطاقة في بنك «دي.بي.إس» إن المرحلة الأولى من الاتفاق، والتي تشمل مراسم التوقيع في جنيف لتمديد وقف إطلاق النار 60 يوماً، اتسمت بالسهولة.

وأضاف أن الأسواق ستراقب عن كثب المرحلة الثانية، التي تشمل فتح مضيق هرمز تدريجياً ورفع الحصار البحري الأميركي عن الموانئ والسفن الإيرانية.

وقال «أي شيء عدا رفع الحصار بشكل سلس ومتزامن سيؤدي إلى تجدد تقلبات أسعار النفط... ونظراً لانعدام الثقة حتى الآن، سيكون من المثير للاهتمام متابعة تطورات الوضع خلال الأسبوعين المقبلين».

بفرض رسوم على السفن العابرة عبر هذا الممر الحيوي، فإن تجار النفط يرون أن السوق بدأت أخيراً تشهد انفراجاً.

خسائر النفط

ونزلت الأسعار الاثنين بنحو 5% لتسجل أدنى مستوى عند التسوية منذ الرابع من مارس بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب توقيع مذكرة تفاهم لإنهاء الحرب على إيران، لكن لم تكشف التفاصيل الكاملة للمذكرة، وفقاً لوكالة «رويترز».

وقال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي الثلاثاء إن إيران والولايات المتحدة ستبدأن جولة جديدة من المفاوضات يوم الجمعة في سويسرا للتوصل إلى اتفاق نهائي، وذلك بعد السريان الرسمي للاتفاق المؤقت.

وحذر عراقجي أيضاً من أن أي هجوم إسرائيلي على لبنان، أو استمرار الوجود الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية من الآن فصاعداً، سيعيد انتهاكاً للاتفاق المؤقت مع الولايات المتحدة.

التطلع إلى فتح المضيق

أدت الأعمال القتالية إلى إغلاق مضيق هرمز الذي كان يمر عبره قبل الحرب نحو 20% من إمدادات العالم من النفط والغاز الطبيعي المسال.

ويتوقع بعض المحللين استئناف الإمدادات قريباً عبر المضيق، لكن عوامل أخرى تؤثر سلباً على الأسعار في سوق المعاملات الفورية.

وخفض «غولدمان ساكس» توقعاته لسعر خام برنت في الربع الأخير من العام إلى 80 دولاراً للبرميل من 90 دولاراً، وخفض متوسط تقديراته للعام 2027 إلى 75 دولاراً من 80 دولاراً، وتوقع أن تعود صادرات

تراجع سعر برميل نفط برنت، وهو المعيار العالمي لأسعار النفط الخام، الثلاثاء إلى ما دون 80 دولاراً للمرة الأولى منذ مطلع مارس (أدنى مستوى في ثلاثة أشهر)، على خلفية إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب إعادة فتح مضيق هرمز بالكامل اعتباراً من الجمعة.

وانخفض سعر برميل نفط برنت بحر الشمال المستحق التسليم في أغسطس بنسبة 3.72% ليلبلغ 80.08 دولاراً قرابة الساعة 12:25 بتوقيت غرينتش، مواصلاً بذلك تراجعته منذ الإعلان عن اتفاق بين طهران وواشنطن لإنهاء الحرب في الشرق الأوسط واستئناف حركة الملاحة عبر الممر البحري الاستراتيجي.

وانخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 4.5% ليصل إلى 77.16 دولاراً للبرميل، وفقاً لوكالة فرانس برس.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاثنين إن مضيق هرمز سيفتح بالكامل الجمعة بعد حفل التوقيع على الاتفاق بين واشنطن وطهران.

وكانت إيران قد أوقفت حركة ناقلات النفط عبر الممر المائي رداً على الضربات الأميركية والإسرائيلية التي استهدفتها في أواخر فبراير، مما أدى إلى شل حركة النفط والغاز وارتفاع أسعار النفط الخام بشكل حاد.

وقال كبير محللي السوق في شركة «تريد نيشن» ديفيد موريسون إن «التجار يرون أن إعادة فتح مضيق هرمز هي المكسب الأسرع والأكثر إيجابية لأي اتفاق سلام».

وأضاف «في حين هدد المسؤولون الإيرانيون



إعادة ملء الاحتياطي النفطي الأمريكي.. مهمة قد تستغرق سنوات

برميل يوميا، فإن إعادة بناء الاحتياطي بالكامل ستستغرق نحو 500 يوم، محذراً من أن السوق قد لا تكون قادرة أساساً على توفير كميات إضافية بهذا الحجم يوميا، في ظل استمرار ضيق الإمدادات العالمية خلال الفترة المقبلة.

ترامب قد يواصل السحب

وفي المقابل، يتوقع كبير المحللين ورئيس قسم الأبحاث في Global Risk Management إرن لوهمان راسموسن، أن تواصل الإدارة الأمريكية استخدام الاحتياطي النفطي الاستراتيجي خلال الأشهر المقبلة بدلاً من البدء فوراً في إعادة ملئه.

ويشير إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترامب قد تفضل إبقاء أسعار النفط منخفضة قدر الإمكان قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر، وهو ما قد يدفعها إلى مواصلة السحب من الاحتياطي خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة. لكن راسموسن يحذر من أن هذه الاستراتيجية تنطوي على مخاطر كبيرة، «ففي حال تجدد التوترات مع إيران أو تعثر اتفاق السلام، قد تجد الولايات المتحدة نفسها أمام أزمة جديدة من دون امتلاك هامش أمان كافٍ داخل الاحتياطي الاستراتيجي للتدخل وتهدئة الأسعار.

إعادة بناء المخزونات العالمية

فبحسب راسموسن، من المرجح أن تبدأ الحكومات والمصافي في أوروبا وآسيا بإعادة توكين مخزوناتها الاستراتيجية من المنتجات النفطية، خصوصاً وقود الطائرات وزيت الغاز.

ويتوقع أن تتم هذه العملية بوتيرة أسرع نسبياً مقارنة بالاحتياطي الأمريكي، في محاولة لتجنب تكرار أزمة نقص الإمدادات إذا شهدت المنطقة اضطرابات جديدة أو عادت التهديدات لمضيق هرمز.

ويشير إلى أن المخزونات التجارية الأمريكية من وقود الطائرات لا تزال عند مستويات مقبولة نسبياً، في حين أن الاحتياطي النفطي الاستراتيجي يحتوي على النفط الخام فقط ولا يشمل المنتجات المكررة.

وأضاف جراي، أن هذا السباق لن يقتصر على الولايات المتحدة فقط، بل سيشمل العديد من الحكومات والمصافي التي ستسعى إلى إعادة توكين مخزوناتها التشغيلية والاستراتيجية في وقت واحد.

ويضيف أن أسعار تصدير خام غرب تكساس الوسيط لا تزال جذابة للمنتجين الأميركيين، ما يجعل الأسواق الخارجية منافساً مباشراً للحكومة الأمريكية على كل برميل متاح، «وهذا العامل سيجعل عملية إعادة ملء الاحتياطي أكثر تعقيداً، خصوصاً مع استمرار الطلب العالمي القوي على الخام الأميركي».

فجوة ضخمة تحتاج إلى سنوات

ويقول المتخصص في أسواق النفط لدى ICIS، إن المشكلة الآن لا تقتصر على الكميات التي سُحبت خلال الحرب الحالية فقط، إذ لم يتمكن الاحتياطي الأمريكي حتى الآن من استعادة المستويات التي كان عليها قبل أزمة روسيا وأوكرانيا، «حيث لا يزال الاحتياطي أقل بنحو 375 مليون برميل مقارنة بالذروة التي سجلها خلال عامي 2010 و2011، ومن المرجح أن تعتمد الحكومة الأمريكية على مناقصات شراء دورية لإعادة بناء المخزون، لكن حتى في حال شراء 10 ملايين برميل في كل مناقصة، فإن سد هذه الفجوة الضخمة سيحتاج إلى فترة زمنية طويلة».

وأضاف جراي، أن جزءاً من الكميات قد يعود بصورة أسرع نسبياً عبر القروض النفطية الطارئة التي حصلت عليها شركات الطاقة خلال الأزمة، والتي يتعين سدادها لاحقاً بكميات إضافية من النفط، «وعلى الرغم من أن الطاقة النظرية القصوى لاستقبال النفط في الاحتياطي تصل إلى 4.4 مليون برميل يوميا، فإن الواقع العملي يبدو مختلفاً تماماً، فبين يوليو 2023 وفبراير 2026 ارتفع حجم الاحتياطي من 346 مليون برميل إلى 415 مليون برميل فقط، أي بمعدل إعادة تعبئة بلغ نحو 75 ألف برميل يوميا».

وأضاف المتخصص في أسواق النفط لدى ICIS، أنه وحتى إذا تم تسريع هذه الوتيرة عشرة أضعاف لتصل إلى 750 ألف

رغم إعلان اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران وإعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة، فإن أحد أكبر التحديات التي ستواجه أسواق النفط خلال المرحلة المقبلة لن يكون استئناف تدفقات الخام فقط، بل إعادة بناء المخزونات الاستراتيجية التي استنزفتها الحكومات خلال الحرب، وعلى رأسها الاحتياطي النفطي الأمريكي.

ووفق ما يقوله المحللون، فإنه بعد أشهر من السحب المكثف لمواجهة اضطرابات الإمدادات واحتواء ارتفاع الأسعار، تراجع حجم الاحتياطي النفطي الأمريكي إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من أربعة عقود، ما يفتح الباب أمام سباق عالمي على شراء البراميل خلال السنوات المقبلة ويهدد بإبقاء السوق في حالة شح نسبي حتى بعد انتهاء الأزمة العسكرية.

وتشير بيانات وزارة الطاقة الأميركية إلى أن مخزونات الاحتياطي النفطي الاستراتيجي انخفضت إلى 340.3 مليون برميل فقط، وهو أدنى مستوى منذ عام 1983، بعدما سمحت الإدارة الأمريكية بسحب 8.9 مليون برميل إضافية خلال الأسبوع الماضي.

وجاء هذا الانخفاض بعد أشهر من استخدام الاحتياطي كأداة رئيسية لاحتواء تداعيات الحرب مع إيران واضطرابات الملاحة في مضيق هرمز، إذ تراجع المخزون بنحو 75 مليون برميل منذ اندلاع الصراع في نهاية فبراير، بما يعادل نحو 18% من إجمالي الاحتياطي، وتعني هذه الأرقام أن الاحتياطي الأمريكي أصبح ممتلئاً بأقل قليلاً من نصف سعته التخزينية البالغة نحو 714 مليون برميل.

منافسة عالمية على البراميل

يرى بارني جراي، المتخصص في أسواق النفط لدى ICIS، أن إعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي خلال فترة قصيرة ستكون مهمة شديدة الصعوبة، «حيث يستعد العالم لدخول مرحلة من المنافسة الحادة على البراميل المتاحة خلال الأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة، مع سعي الاقتصادات الكبرى إلى إعادة بناء احتياطياتها النفطية بعد استنزاف جزء منها خلال الحرب».

«المركزي» الأسترالي يثبت الفائدة عند 4.35%



بينما كان النمو أقل من التوقعات، تجاوز التضخم المستوى المستهدف لبنك الاحتياط الأسترالي. ورغم انخفاض معدل التضخم في أبريل الماضي إلى 4.2% على أساس سنوي، إلا أنه لا يزال أعلى من هدف البنك المركزي الذي يتراوح بين 2% و3%.

لأستراليا نموا بمعدل 0.3%، مقابل 0.9% خلال الربع الأخير من العام الماضي. وقال بنك الاحتياطي الأسترالي: «قد تؤدي فترة عدم اليقين الممتدة إلى انخفاض النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لأستراليا وفي أستراليا نفسها».

أعلن بنك الاحتياط الأسترالي (المركزي) الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسية عند مستوى 4.35%، مؤكداً استعداده لرفع أسعار الفائدة إذا لزم الأمر لتحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل للقوة العاملة.

وقال البنك المركزي في بيان إن التضخم «لا يزال مرتفعاً للغاية» مما يستدعي المحافظة على سعر الفائدة دون تغيير، في الوقت الذي يقيم فيه «نتيجة زيادات الفائدة الأخيرة وتأثير اضطراب إمدادات النفط».

ورغم توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق لإنهاء الحرب، أشار بنك الاحتياط الأسترالي إلى أن هذا الحل لا يزال في مراحله الأولى، وأن حل مشكلات إمدادات النفط العالمية سيستغرق بعض الوقت، مما يبقّي أسعار الطاقة والتضخم مرتفعة، وفق وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ).

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت أستراليا نمو اقتصادها خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 2.5% سنوياً من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما جاء دون التوقعات وينفس معدل النمو في الربع الأخير من العام الماضي. وعلى أساس ربع سنوي، سجل الناتج المحلي الإجمالي

صندوق النقد: اقتصاد سلطنة عُمان يصد أمام تداعيات الحرب الإقليمية



وبعد تراجع الفائض المالي إلى 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 نتيجة انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق الرأسمالي، يُتوقع أن يرتفع إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 و4.2% في عام 2027.

كما واصل الدين الحكومي مساره النزولي ليصل إلى 34.7% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2025.

وفي القطاع الخارجي، سجل ميزان الحساب الجاري عجزاً يعادل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025، إلا أن الصندوق يتوقع تحوله إلى فائض يقارب 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2026 و2027، مدعوماً بزيادة الإيرادات الهيدروكربونية وقوة الصادرات غير النفطية.

القطاع المصرفي يحافظ على متانته

أكد الصندوق أن القطاع المصرفي العُماني لا يزال يتمتع بمستويات قوية من رأس المال والسيولة، إضافة إلى جودة أصول مرتفعة وربحية جيدة.

وأوضح أن هذه العوامل ساعدت البنوك على الحفاظ على مرونتها في مواجهة التحديات الإقليمية الحالية.

مخاطر الحرب لا تزال قائمة

حذر صندوق النقد الدولي من أن المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية على المدى القريب تميل إلى الجانب السلبي بسبب استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالحرب.

وأشار إلى أن أي تصعيد طويل الأمد قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي إقليمي وعالمي أعمق، بما ينعكس سلباً على السياحة والصادرات غير النفطية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عُمان.

في المقابل، رأى الصندوق أن إنهاء الحرب بسرعة، واستمرار ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، إلى جانب تسارع تنفيذ إصلاحات «رؤية عُمان 2040»، تمثل عوامل قد تدعم النمو الاقتصادي بصورة أكبر من المتوقع.

أكد الصندوق أن الحفاظ على زخم الإصلاحات الاقتصادية سيظل عاملاً أساسياً لتسريع التحول الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية والخارجية.

وشدد على أهمية تحسين إدارة الضرائب، وتعزيز أطر المالية العامة متوسطة الأجل، وتطوير إدارة السيولة، وتعميق القطاع المالي، ورفع مستويات الشفافية في الشركات المملوكة للدولة، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، ومواصلة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العُماني أظهر مرونة ملحوظة في مواجهة تداعيات الحرب الدائرة في الشرق الأوسط، مستفيداً من وقوع موانئه الرئيسية خارج نطاق الاختناقات المحتملة في مضيق هرمز، إلى جانب مواصلة الحكومة تطبيق سياسات اقتصادية ومالية حذرة.

وقال الصندوق، في بيان صدر الثلاثاء عقب زيارة بعثة فنية إلى سلطنة عُمان خلال الفترة من 7 إلى 15 يونيو، إن الأوضاع الجيوسياسية لا تزال تتسم بدرجة مرتفعة من عدم اليقين، رغم محدودية التأثيرات السلبية للحرب على الاقتصاد العُماني حتى الآن.

الاقتصاد العُماني يواصل النمو رغم الحرب

أوضح الصندوق أن التأثيرات المباشرة للحرب اقتضت حتى الآن على ضغوط تضخمية وبعض القطاعات غير النفطية، فيما بقيت البنية التحتية لإنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي بمنأى إلى حد كبير عن الاضطرابات الإقليمية.

وسمح ذلك للسلطنة بزيادة إنتاجها وصادراتها النفطية في ظل تعطل بعض الإمدادات الإقليمية.

وأشار التقرير إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.4% خلال عام 2025 مقارنة بـ1.6% في عام 2024، بدعم من الأنشطة النفطية وغير النفطية.

ويتوقع الصندوق نمو الاقتصاد العُماني بنحو 3.7% خلال عام 2026 مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط، قبل أن يتباطأ إلى 3% في عام 2027.

تباطؤ مؤقت للقطاعات غير النفطية

بحسب التقديرات، من المنتظر أن يتراجع نمو الأنشطة غير النفطية إلى 2.5% خلال عام 2026 نتيجة تأثير الحرب الإقليمية على قطاعي السياحة والتشييد، قبل أن يعاود التسارع إلى 3.2% في عام 2027 مدعوماً بتعافٍ اقتصادي واسع النطاق.

وفيما يتعلق بالأسعار، أشار الصندوق إلى أن متوسط التضخم ظل عند مستوى منخفض بلغ 1% خلال عام 2025، لكنه ارتفع إلى 2.8% على أساس سنوي خلال الفترة من يناير إلى مايو 2026 نتيجة زيادة أسعار الغذاء والنقل.

فوائض مالية وخارجية بدعم النفط

توقع صندوق النقد الدولي تحسن الأوضاع المالية والخارجية للسلطنة خلال العامين المقبلين، مدعوماً بارتفاع الإيرادات النفطية واستمرار الانضباط المالي.

بنك اليابان يرفع سعر الفائدة لأعلى مستوى منذ 31 عاماً إلى 1%

رفع بنك اليابان المركزي سعر الفائدة الرئيسية إلى 1% وهو أعلى مستوى له منذ 31 عاماً، عقب اجتماع لجنة السياسة النقدية الذي استمر يومين وانتهى الثلاثاء، في الوقت الذي يحاول فيه البنك التصدي لمخاطر الضغط المرتفع الناتجة عن أسعار النفط الخام المرتفعة نتيجة الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران وضعف الين الياباني أمام الدولار. وأشارت وكالة كيودو اليابانية للأخبار إلى أن البنك المركزي قرر في غياب محافظه كازو يودا الموجود في المستشفى للعلاج من عدوى كبدية، زيادة سعر الفائدة قصيرة الأجل من 0.75% إلى 1% لأول مرة منذ ديسمبر الماضي.

وقال البنك إنه سيبيط وتيرة خفض مشترياته من السندات الحكومية اعتباراً من أبريل المقبل، مع استمرار الوتيرة الحالية التي تخفضها بنحو 200 مليار ين كل ثلاثة أشهر حتى مارس المقبل، وهو قرار يأتي في وقت ترتفع فيه أسعار العائد على السندات طويلة الأجل بسرعة.

ووفقاً لخطة البنك المركزي الحالي، سيتم خفض قيمة السندات التي يشتريها شهرياً إلى نحو 2.1 تريليون ين خلال الفترة من يناير إلى مارس المقبلين. كان بنك اليابان المركزي قد قرر في يوليو 2024 خفض مشترياته الشهرية من السندات الحكومية في إطار جهوده لتطبيع السياسة النقدية بعد عقد من التيسير النقدي غير التقليدي. إلا أنه أشار إلى أنه في حال حدوث ارتفاع سريع في عوائد السندات طويلة الأجل، فإنه قد يزيد من مشترياته السندات.

وفي حين قد يؤدي رفع سعر الفائدة الرئيسية إلى تباطؤ الاقتصاد نتيجة زيادة تكاليف الاقتراض للشركات، وكبح الاستثمار، والإنفاق الخاص، يرى البنك المركزي ضرورة الاستجابة لمخاطر التضخم في أعقاب الهجمات الأميركية الإسرائيلية على إيران في أواخر فبراير والارتفاعات اللاحقة في أسعار النفط الخام.



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

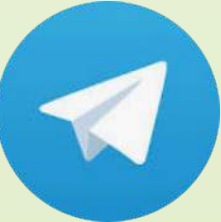
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

البرلمان الأوروبي يقر اتفاق خفض الرسوم الجمركية مع أميركا

منح البرلمان الأوروبي الضوء الأخضر لتنفيذ التزامات الاتحاد الأوروبي ضمن الاتفاق التجاري المبرم مع الولايات المتحدة العام الماضي، ما يمهد لخفض الرسوم الجمركية على مجموعة واسعة من الواردات الأميركية ويخفف خطر فرض رسوم جديدة عبر الأطلسي.

وصوت البرلمان الأوروبي لصالح تطبيق التخفيضات الجمركية على السلع الأميركية بأغلبية 440 صوتاً مقابل 151 صوتاً، في خطوة كانت تمثل العقبة التشريعية الأخيرة أمام تنفيذ الجانب الأوروبي من الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب والاتحاد الأوروبي في يوليو 2025.

وبموجب الاتفاق، وافق الاتحاد الأوروبي على إزالة الرسوم الجمركية على العديد من السلع الصناعية الأميركية ومنح المنتجات الزراعية الأميركية معاملة تفضيلية، مقابل فرض الولايات المتحدة رسوماً بنسبة 15% على معظم السلع الأوروبية.

وكان ترامب قد هدد بفرض رسوم أعلى بكثير إذا لم يتحرك الاتحاد الأوروبي لتنفيذ التزاماته قبل الرابع من يوليو.

تفادي التصعيد.. لكن الخلافات لم تنته

كما وافق البرلمان الأوروبي على تمديد الإعفاء الجمركي الممنوح لواردات جراد البحر الأميركي، وهو اتفاق جزئي يعود إلى الولاية الرئاسية الأولى لترامب.

ورغم أن التصويت يقلل من احتمالات اندلاع مواجهة تجارية جديدة مطلع يوليو، فإنه لا ينهي حالة عدم اليقين بالكامل.. فقد هدد ترامب، الاثنين، بفرض رسوم جمركية بنسبة 100% على النبيذ الفرنسي إذا لم تلغ باريس الضريبة المفروضة على المبيعات الرقمية.

واشنطن تستعد لإعادة فرض الرسوم

في المقابل، لا تزال الولايات المتحدة مطالبة بإعادة تطبيق الرسوم البالغة 15% على الواردات الأوروبية، بعدما كانت سارية قبل أن تلغيها المحكمة العليا الأميركية في فبراير الماضي ضمن حكم أوقف الرسوم العالمية التي فرضها ترامب.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
وإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf